جامعة محمد بوضياف-المسيلة-

كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

عنوان المذكرة

دور السياسة الخارجية الأردنية في مواجهة التحولات السياسية الإقليمية بعد عام 2011م

مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
في العلوم السياسية
تخصص استراتيجية وعلاقات دولية

إعداد الطالب :
ثامر إبراهيمي

الأستاذ المشرف :
الدكتور محمد بوضياف

السنة الجامعية : 2014 – 2015

مقدمة

1- تمهيد :

يعتبر موضوع السياسة الخارجية من بين المواضيع التي ازدادت أهميتها بشكل كبير في إطار العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية وهذا بعد أن بدأت الكثير من الجامعات والمعاهد في الاختصاص فيها إضافة إلى التقدم العلمي والمعرفي والثورة التكنولوجية في كل المجالات مما ساعد على هذا التوجه، وبرز الكثير من المختصين والباحثين في هذا الميدان، وبرزت معهم محاولاتهم التنظيرية لتحليل وتفسير السلوك الخارجي للدول التي زاد عددها في المجتمع الدولي بفعل موجة التحرر والاستقلال بعد الحرب، وأصبح لكل دولة من هذه الدول الجديدة سياستها الخارجية التي تعمل من خلالها على تأمين نفسها وتحقيق أهدافها في المحيط الخارجي .

وإذا كانت أغلب الدول المستقلة هي دول صغيرة فإن سياستها الخارجية تشكل إحدى الآليات لتنفيذ سياستها الوطنية، وتأكيد استقلالها وتجسيد هويتها الوطنية والحفاظ على أمنها واستقرارها والعمل على تحقيق التنمية الداخلية والمكانة الدولية المنشودة.

هذا الأمر عمل عليه الأردن الدولة الصغيرة في منطقة الشرق الاوسط بعد استقلاله عام 1946م عن بريطانيا التي كان لها دور كبير في تأسيس إمارة شرقي الأردن بعد فشل الثورة العربية الكبرى عام 1916م ، مما يعني التأثير الكبير على السياسة الأردنية، هذا التأثير سرعان ما أصبح بيد الولايات المتحدة الأمريكية التي شرعت في سياسية ملء الفراغ بعد التراجع البريطاني الملحوظ في السياسة الدولية .

وأصبح الأردن حلقة من حلقات السياسة الأمريكية في المنطقة شأنه شأن مصر الدولة المحورية في الشرق الأوسط .

لكن أحداث الربيع العربي مع بداية عام 2011م التي أدت إلى سقوط نظام الرئيس المصري حسني مبارك الحليف القوي للولايات المتحدة وإسرائيل بالمنطقة، لم تحدث تغييرات كبيرة في الأردن ، بل كان هناك تكيف سريع مع الأحداث وإجراء إصلاحات

عميقة أبعدت شبح الربيع العربي الذي أدى إلى سقوط الأنظمة الحاكمة في تونس وليبيا على غرار النظام المصري .

غير أن اللافت للانتباه في هذه الأحداث هو صمود الأردن وثباته رغم العلاقة مع إسرائيل المعادية للعرب ورغم التوافق مع السياسة الأمريكية المنبوذة في المنطقة بالإضافة إلى ضعف قدراته مقارنة بالقدرات المصرية .

2- **أهمية الموضوع :** يكتسي موضوع الدراسة بالغ الأهمية كونه يتعلق بالسياسة الخارجية التي تتبناها دولة الأردن في مواجهة التحولات السياسيةبالمنطقة في ظل أحداث الربيع العربي ، ومعرفة الجهود السياسية والدبلوماسية في الحفاظ على الأمن القومي.

3- مبررات اختيار الموضوع :

لم يكن اختيارنا للموضوع من قبيل الصدفة فبالإضافة إلى الاهتمام الخاص بالموضوع فإن كثرة التقارير الصحفية وكثافة المادة الإعلامية وكذلك توفر بعض المصادر والمراجع و لو أنها قليلة حول الموضوع مثل كتاب النظام السياسي الأردني وبعض الدراسات المتعلقة بالسياسة الخارجية وصناعة القرار جعلتنا نقبل على هذا الموضوع .

3-1- المبررات الذاتية: يمثل موضوع السياسة الخارجية الأردنية في مواجهة التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية بعد أحداث الربيع العربي بؤرة الاهتمام الشخصي للباحث باعتباره موضوعا يمس التخصص الدراسي بالإضافة إلى روح الانتماء لهذا الفضاء العربي الذي يتمنى له المخلصون من أبنائه كل النجاح والأمن والاستقرار على غرار الدول الغربية التي تنعم بكل هذا التطور والأمن .

3-2- المبررات الموضوعية : إن السياسة الخارجية لأي بلد هي في الحقيقة مجموعة من الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم، وبشكل عام تسعى الدول عبر سياستها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية

وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية والإيديولوجية وازدهارها الاقتصادي وقد تحقق هذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى أو عبر الحرب والعدوان والاستغلال للشعوب الأخرى .

والمملكة الأردنية الهاشمية التي تقع في منطقة مضطربة بالأساس لا تخرج سياستها الخارجية عن هذا الإطار بل تعمل بكل جد من أجل المحافظة على أمنها القومي وحماية مصالحها في الخارج، وبالتالي فاهتمامنا بهذا الموضوع هو من أجل دراسة ووصف وتفسير السياسة الخارجية الأردنية ومدى تكيفها وتعاملها مع الأحداث في المنطقة في ظل الربيع العربي ومنه مدى تمكن النظام السياسي الأردني من المحافظة على أمنه واستقراره لأن السياسة الخارجية هي من أهم مخرجات النظام السياسي .

4- أدبيات الدراسة :

01) . دراسة الدكتور أمين عواد مهنا بني حسن بعنوان النظام السياسي الأردني

حيث تناولت مفهوم النظام السياسي وتوضيح بعض المفاهيم والحقائق حوله وهذا بعد أن تمت ملاحظة التغييرات المتعاقبة على العديد من المؤسسات الحكومية وقوانينها وكذلك نتيجة لتنامي مستوى الوعي السياسي وازدياد درجة الاهتمام لدى المواطنين الأردنيين لمعرفة خصائص ومميزات النظام السياسي لبلدهم وكذلك امدادهم بمعلومات عن تطور هذا النظام وطبيعته وكيفية ممارسة السلطة فيه من خلال المؤسسات المختلفة حسب ما ورد في دستور المملكة.

وتنقسم الدراسة إلى خمسة فصول حيث نجد في الفصل الأول لمحة عن تاريخ الأردن وأهم الدساتير وتطورها ، أما في الفصل الثاني فنجد مفهوم السلطة التنفيذية، ويبدأ بالتعريف برئيس الدولة (الملك) وموقعه في النظام السياسي الأردني وكذلك الاختصاصات التقديرية له أي حقوق الملك دستوريا، ثم تكوين الوزارة ، أما في الفصل الثالث فنجد اختصاصات السلطة التنفيذية في النظام السياسي الأردني، وفي الفصل الرابع نجد السلطة

التشـريعية مـن حيث تكوينهـا كمجلس الأعيان ومجلس النواب وشـروط العضـوية فـي المجلسين وشروط الناخب واجراءات الترشيح لمجلس النواب وتوزيع المقاعد النيابية في المملكة ومدة المجلس ورئاسته ، أما في الفصل الخامس فنجده يتحدث عن اختصاصات السلطة التشريعية، وفي الفصل الأخير تناول الكتاب السلطة القضائية وأنواع المحاكم في الأردن .

التعقيب عن الدراسة: يعتبر هذا الكتاب مساهمة من الكاتب في تطوير وتنمية الثقافة السياسية للمواطن الأردني وكذلك تعزيز وترسيخ الوعي السياسي من خلال التربية الوطنية في هذا المجال .

02). دراسة الدكتور محمد شلبي بعنوان: السياسة الخارجية للدول الصغيرة – الأردن – وعملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي 1979 – 1994 .

هذه الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تمت مناقشتها في جامعة الجزائر عام 2006م .

يرى الكاتب في هذه الدراسة أن الدول الصغيرة تواجه صعوبات جمة في تحقيق أهدافها وطموحاتها على مستوى السياسة الخارجية فهو واقع صعب بين ما تملكه من إمكانات وما يفرضه المحيط الإقليمي والدولي من سياسات وشروط، لذلك فهي معادلة صعبة تستلزم الموازنة بين هذه الثنائيات، فالحاجة إلى المساعدة الخارجية والتي هي مشروطة بثمن يدفع ثمنها من استقلالية قرار هذا البلد الصغير النامي، وهو في حاجة إلى تحقيق متطلبات التنمية إلا أن ذلك قد يتعارض مع صيانة أمنه واستقراره .

وتتناول الدراسة سياسة الأردن الخارجية نحو محيطه الإقليمي وكيف يدير هذه السياسة تجاه عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ولماذا يلجأ الأردن إلى استخدام استراتيجيتي التوازن والمسايرة ؟ والمجال الزمني للدراسة هو ابتدأ من معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1979 إلى غاية اتفاقية وادي عربة 1994 بين الأردن وإسرائيل

وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة أبواب حيث جاء الباب لبيان الإطار النظري لدراسة السياسة الخارجية وانقسم إلى فصلين الأول للدراسات التقليدية للسياسة الخارجية والثاني لدراسة السياسة الخارجية للدول الصغيرة وجاء عنوان الباب الثاني تحت مسمى السياسة الخارجية الأردنية سماتها وصناعتها وانقسم إلى ثلاثة فصول، فالثالث لدراسة السياق الداخلي للسياسة الخارجية الأردنية والرابع لدراسة السياق الخارجي والخامس لمعرفة صناعة السياسة الخارجية الأردنية وجاء الباب الثالث تحت عنوان السياسة الأردنية تجاه عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي وانقسم بدوره إلى فصلين هما السادس وعنوانه مشاريع التسوية خلال الحقبة(1979–1999) والفصل السابع عنوانه مشاريع التسوية خلال الحقبة (1991– 1994) وسياسة الأردن تجاهها .

وكل هذه الفصول تنقسم إلى مباحث فمطالب وفي الأخير استنتاجات .

التعقيبعن الدراسة : تعتبر هذه الدراسة من بين الدراسات التي تبين وتبرز محددات السياسة الخارجية للدول الصغيرة ومدى قدرتها في تحقيق أهدافها على المستوى الإقليمي والدولي والجانب التطبيقي لهذه الدراسة كان السياسة الخارجية الأردنية تجاه عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بين عامي (1979– 1994) .

وخلصت هذه الدراسة إلى أن الأردن مجبر على تبني خيار السلام لقلة موارده وموقعه الجغرافي وكذلك نظير المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية له وبالتالي انخراطه في التسوية السلمية التي تديرها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط .

03). دراسة مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت ، لبنان حول **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية ؟** دراسة حالة الأردن للدكتور وليد عبد الحي

تهتم هذه الدراسة بإبراز مؤسسات صنع القرار في الأردن وعلى رأسها الملك الذي يعاونه الديوان الملكي ومجلس الوزراء، وإبراز مدى ضعف المؤسسة العسكرية والأحزاب والمجتمع المدني في صناعة القرار، وبعد ذلك يتحدث الكاتب عن المحددات الخارجية المتمثلة في

البيئة المحاذية للأردن فضلا عن العلاقات القوية مع الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في صناعة القرار الأردني

التعقيب عن الدراسة : تعتبر دراسة الدكتور وليد عبد الحي من بين الدراسات الجادة التي أبرزت بشكل دقيق كل المحددات الداخلية والخارجية التي تؤثر في صنع القرار ، ومبررات الأردن حول الكثير من القرارات التي تم اتخاذها والتي تهدف إلى حماية الأمن القومي الأردني

5- إشكالية الدراسة : إن التحولات الخطيرة التي شهدتها المنطقة العربية بسبب الربيع العربي وما رافقها من مظاهرات ومواجهات مسلحة وغير مسلحة وسقوط للأنظمة والرؤساء والحكومات تجعلنا نتساءل عن سر صمود الأردن في وجه الربيع العربي بشكله العنيف، وكيف استطاع أن يحافظ على أمنه خاصة وأنه يملك حدود طويلة مع دولة الكيان الإسرائيلي التي تتفق كل الشعوب العربية على نبذها وكرهها بما في ذلك الشعب الأردني ، كما أن الاحداث التي جرت في مصر، والحرب المدمرة في سوريا والدور الإيراني الواضح فيها، وتواجد قوات حزب الله اللبناني فيها وتعامل دول الخليج مع الملف السوري بالإضافة إلى رؤية القوى الكبرى مثل روسيا والصين والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية للحرب في سوريا هي أمور لا يمكن أن تكون خافية عن صانع القرار في الأردن ، هذا فضلا عن الحراك الشعبي الكبير الذي شهده العراق الدولة الجارة خصوصا داخل المناطق السنِّية في وجه حكومة بغداد المركزية .

وعليه فإنه بناء على الدراسات السابقة ووفقا للمنطق العام للبحث المتعلق بالنموذج المعرفي السائد والسياقات المولدة للإشكال نطرح التساؤل التالي :

إلى أي مدى ساهمت السياسة الخارجية الأردنية في المحافظة على الأمن الأردني في ظل الربيع العربي ؟

ولتبسيط هذه الإشكالية المركزية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

_التساؤل الفرعي الأول : ما طبيعة النظام السياسي الأردني و سياسته الخارجية وما هي محددات صنع القرار فيها؟

التساؤل الفرعي الثاني : ماهي الإصلاحات الداخلية التي قام بها الأردن لمواجهة تهديدات الربيع العربي ؟

_التساؤل الفرعي الثالث: ماهي جهود التنسيق والتعاون التي قامت بها حكومة الأردن على المستوى الخارجي لمواجهة التحولات السياسية الإقليمية ؟

6- حدود المشكلة :

- **الحدود المكانية :** المملكة الأردنية الهاشمية في المشرق العربي .

- **الحدود الزمنية :** الفترة التي بدأت فيها أحداث الربيع العربي مطلع عام 2011م وتداعياتها ماتزال مستمرة إلى الآن .

7-الفرضية العامة : تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها: **أن السياسة الخارجية الأردنية ساهمت مساهمة فعّالة في الحفاظ على الأمن الأردني في ظل الربيع العربي**الذي أسقط أربعة أنظمة عربية وهي تونس ومصر وليبيا واليمن وأشعل حربا في سوريا وتمثل في مظاهرات و حراكات شعبية في كل من المغرب والعراق و البحرين والشرق السعودي.

هذه السياسة الخارجية تبناها النظام السياسي الأردني الذي يرتكز على شرعية تاريخية ودينية أكسبته احترام المواطنين بالإضافة إلى تمسكه بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم الاعتداء على الغير و سلوك سياسة خارجية مسالمة وبراغماتية فضلا عن دور الحكومة في تنفيذ اصلاحات على المستوى الداخلي لتهدئة الشارع الأردني والقيام بمجهودات دبلوماسية على المستوى الخارجي لجلب الاستثمارات وتعزيز العلاقات الثنائية وتبادل المعلومات والتنسيق في مجال مكافحة الجريمة والمخدرات ومحاربة الجماعات المسلحة والفرضيات الجزئية التي نخلص إليها هي :

الفرضية الجزئية الأولى : طبيعة النظام السياسي الأردني المتمثل في الملكية الدستورية أفرزت سياسة خارجية معتدلة وغير معقدة عند التنفيذ بسبب سهولة صنع القرار فيها.

الفرضية الجزئية الثانية :مساهمة الإصلاحات الداخلية التي قام بها الأردن على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والاعلامي في استقرار الأوضاع وإبعاد شبح الربيع العربي .

الفرضية الجزئية الثالثة : كانت لجهود التنسيق والتعاون مع الخارج نتائج طيبة على الأردن وأفضت إلى تقوية مركزه في الساحة الدولية.

8-أدوات التحليل :

الإطار النظري للدراسة : شكل الاتجاه الواقعي ولفترة طويلة أحد أهم الأطر التنظيرية هيمنةً على العلاقات الدولية وأصبح بمثابة الاتجاه الأكثر ملاءمة لتفسير جل الظواهر الدولية التي ميزت فترة الحرب الباردة [1]. ورغم الانتكاسة الكبيرة التي ميزت كل الاتجاهات التفسيرية بعد الحرب الباردة إلا أن بعض المفاهيم المرتبطة بالواقعية ما تزال حاضرة في تفسير السلوكات الخارجية للكثير من الدول كالبحث عن الأمن وتعظيم المصلحة الوطنية وهو ما تسعى اليه كل الدول والمملكة الأردنية الهاشمية تعمل من جهتها بكل جهد للحفاظ على أمنها واستقرارها وتحقيق مصلحتها الوطنية وتأتي تصريحات الملك عبد الله الثاني في وقت سابق عندما قال " الأردن أولا" لتضعنا أمام صورة واضحة عن واقعية صانع القرار في الأردن.

_ ويؤكد الواقعيون على تمسك الدول الشديد بالأمن لأن البيئة الدولية فوضوية بسبب عدم وجود حكومة عالمية مركزية أو قواعد عامة تتحكم في تسيير شؤون النظام الدولي وهو ما يثير مخاوفهم [2].

---

[1] حسين بوقارة،**السياسة الخارجية**، الجزائر : دار هومة للطبع ، 2012 ، ص 220 .

[2] بولمكاحل ابراهيم ،**(تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية)** ، محاضرة في مقياس تنظير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة ،http://politics-ar.com/ar2/?p=3062

_ الواقعيون النيو الكلاسيكيون يدعون من جهتهم إلى إعادة النظر في مستويات التحليل المعتمدة في تفسير السلوك الخارجي للوحدات الدولية وإعطاء أهمية للمحددات الداخلية إلى جانب المحددات النسقية ومن رواد الواقعية النيو كلاسيكية الدفاعية :استيفنفان ايفارا stephen van evara وروبيرت جرفيس robert jervis و جوزيف غريكو joseph grieco

9-الإطار المنهجي للدراسة : يُعَرَفُ المنهج بأنه الطريق الواضح والسليم الذي يستهدف الوصول إلى الحقائق، وهو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة ، تهيمن على سير العقول وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة [3].

والمنهج في العلوم السياسية هو الفحص الدقيق للأهداف والمتغيرات بواسطة الأدوات التي نستعملها للوصول إلى الحقيقة .

ومنهج دراسة الحالة يقتضي التعمق في دراسة وحدة واحدة سواء كانت هذه الوحدة ((الحالة)) فردا أو منظمة ادارية أو نظاما سياسيا أو دولة أو امبراطورية أو حضارة وذلك قصد الاحاطة بها وادراك خفاياها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في تلك الوحدة وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة [4].

وعليه فإن دراستنا هذه ستعتمد على منهج دراسة الحالة باعتبار الموضوع المدروس وهو السياسة الخارجية الأردنية ودورها في المنطقة بعد احداث الربيع العربي.

ويتميز منهج دراسة الحالة بما يلي:

- أنه طريقة للحصول على معلومات شاملة عن الحالات المدروسة
- يقوم منهج دراسة الحالة على أساس التعمق في دراسة الوحدات المختلفة وعدم الاكتفاء بالوصف الخارجي أو الظاهري .

---

[3] محمد شلبي ،**المنهجية في التحليل السياسي** ،المفاهيم، المناهج ،الاقترابات، الادوات ، الجزائر : 1997، ص 12 ، نقلا عن عبدالرحمان بدوي ، **مناهج البحث العلمي** ، ط3 ، الكويت : وكالة المطبوعات، 1977،ص5

[4] محمد شلبي ، المرجع السابق الذكر ، ص 87

- إنه طريقة تعاقبية تركز على متابعة التطور والتغير الكرونولوجي والزمكاني للحالة المدروسة فهو يهتم بالدراسة التاريخية ولا يقتصر على دراسة وتحليل الحالة الراهنة فقط.

- يسعى منهج دراسة الحالة للحصول على مزيد من المعارف والمعلومات من خلال اعتماده على العينات والبيانات والمقابلات ... إلخ. هذه الخاصية هي القاسم المشترك بين المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة .

- أنه طريقة للتحليل النوعي وليس الكمي للحالات المدروسة [5].

10-الإطار المفاهيمي للدراسة :

- **مفهوم النظام السياسي :** يرى " جابريالألموند" Gabriel Abraham Almond 1911-2002أن النظام السياسي : عبارة عن نظام التفاعلات القائمة في شتى المجتمعات المستقلة ، ويؤمن مجموعة من الوظائف التي تهدف إلى التكيف والانسجام سواء داخل المجتمع ذاته أو تجاه المجتمعات الأخرى بواسطة القهر الجسدي الذي يعتبر مشروعا إلى درجة ما ، ويهتم هذا النظام السياسي بالمحافظة على النسق داخل المجتمع أو على العكس يعمل على تحويله وتبديله [6].

والنظام السياسي عند "دافيد ايستن" David Easton يتميز عن ما عداه من نظم اجتماعية أخرى بعنصر السلطة السياسية ، وما يرتبط بذلك من احتكار لوسائل الارغام المشروع وعملية التخصيص السلطوي للقيم من أجل المجتمع [7].

مفهوم السياسة الخارجية :

تعريف روزنو للسياسة الخارجية : هي النشاطات السلطوية التي يتخذها الممثلون الرسميون للمجتمع القومي عن وعي من أجل إقرار أو تغيير وضع أو موقف معين من البيئة

---

[5]عبد الناصر جندلي ، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية** ،بن عكنون الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007 ، ص 207، نقلا عن ، بوحوش عمار ، وذنيبات محمد محمود، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1995، ص 125

[6]ناجي عبد النور ،**المدخل إلى علم السياسة**، عنابة ، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2007، ص 43

[7]بومدين طاشمة،**مدخل إلى علم السياسة**، المحمدية ، الجزائر : جسور للنشر والتوزيع ، 2013 ، ص، ص 97، 98

الدولية بشكل ينسجم والأهداف الوطنية المحددة بدقة [8]

تعريف محمد السيد سليم : يعرضها على اعتبار انها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموع البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي [9].

تعريف الدكتور محمد عوض الهزايمة: السياسة الخارجية هي مجموعة الأفعال والإجراءات التي تتخذها الدولة في علاقاتها مع الدول الفاعلة في المحيط الدولي ، بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية أولا ثم الانطلاق نحو الأهداف الأخرى [10]

التعريف الإجرائي للسياسة الخارجية : هي مجموع الأفعال التي تقوم بها الدولة في المحيط الدولي والمعبرة عن ايديولوجية النظام السياسي وتوجهاته الفكرية والفلسفية والراعية للمصالح الوطنية للامة والمعبرة عن التمازج بين خصائص شخصية صانع القرار ومدخلات النظام والظروف الدولية القائمة والموارد المتوفرة والتي تحقق الهدف عبر وسائل سلمية أو غير سلمية [11].

مفهوم محددات السياسة الخارجية : يقصد بالمحددات العناصر التي من شأنها تشكيل السلوك السياسي الخارجي للوحدة الدولية، وهو ما من شأنه إضفاء صبغة مميزة لأية سياسة خارجية، وهناك من يسمي هذه المحددات بالعناصر المفسرة للسياسة الخارجية،ويطلقون عليها المتغيرات التفسيرية للسياسة الخارجية.

ويطلق عليها آخرون تفسيرات مخرجات السياسة الخارجية [12] .

مفهوم صناعة واتخاذ القرار في السياسة الخارجية : عملية صناعة القرار في السياسة الخارجة هي بكل بساطة، مجموعة الخطوات والعمليات والاعتبارات التي توجه عمل

---

[8]حسين بوقارة،المرجع السابق الذكر، ص 17

[9]محمد السيد سليم ،**تحليل السياسة الخارجية** ، القاهرة ، مصر : مكتبة النهضة المصرية ، ط 2 ، 1998 ، ص 12

[10]محمد عوض الهزايمة ،**السياسة الخارجية الأردنية بين النظرية والتطبيق** ،الأردن : دار عمان للنشر والتوزيع ، 2004، ص 13

[11]عامر مصباح ،**تحليل السياسة الخارجية** ،الجزائر : دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2010 ، ص 24 نقلا عن عامر مصباح معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، 2005، ص104.

[12]محمد شلبي ، **السياسة الخارجية للدول الصغيرة- الأردن وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي 1979-1994** ،اطروحة دكتوراه ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 29 نقلا عن لويد جنسن ، **تفسير السياسة الخارجية** ، ترجمة محمد مفتي و محمد السيد سليم (الرياض: جامعة الملك سعود، 1989)

المؤسسات أو البيروقراطيات، التي تملك حق التصرف في الشؤون الخارجية لبلورة فعل أو سلوك أو قرار من بين مجموعة من البدائل و الاختيارات الممكنة لتحقيق أهداف محددة في البيئة الخارجية [13].

مفهوم عملية اتخاذ القرار :هو تحويل التصور الى فعل حقيقي في البيئة الدولية ، هذا الفعل يمكن أن يمر بمسار يحتوي على مجموعة من المراحل يمكن تصنيفها إجرائيا إلى ثلاث فئات أساسية : تحتوي الأولى على مجموعة من المراحل التحضيرية مثل الإدراك ، تعريف الموقف ، جمع المعلومات....الخ ، أما الثانية فتتحصر في الحسم في الموقف واتخاذ القرار ، وأخيرا تدور الثالثة حول المراحل اللاحقة على اتخاذ القرار كالتنفيذ ، الشرح والتبرير، ثم المراجعة [14].

التعريف الاجرائي للأمن القومي : هو أمن المجتمع من التهديدات الداخلية والخارجية التي تستهدف الاستقلال الوطني وبقاء الدولة ووحدة الإقليم وأمنه أيضا من تهديدات المجاعة والفقر والمرض والجهل ومخاطر انتشار المخدرات ، تجارة الجنس والأطفال تجارة الأعضاء البشرية ، أمنه من تهديدات القيم الثقافية واللغوية ،الهوية (الأمن الإنساني) [15] .

مفهوم الاصلاح : الإصلاح لغة من فعل أصلح يصلح إصلاحا ، أي إزالة الفساد والتوفيق بينهم . وهو نقيض الفساد ، فالإصلاح هو التغيير الى استقامة الحال على ما تدعو إليه الحكمة ، ومن هذا التعريف يتبين أن كلمة إصلاح تطلق على ما هو مادي ، وعلى ما هو معنوي ، فالمقصود بالإصلاح من الناحية اللغوية ،الانتقال أو التغير من حال إلى حال أحسن ، أو التحول عن شيء والانصراف عنه الى سواه .

---

[13] حسين بوقارة، المرجع السابق الذكر ، ص 33

[14] حسين بوقارة، المرجع السابق الذكر ، ص 38

[15] الأستاذ بن نوي حسان ،**محاضرات في مقياس الاستراتيجية والأمن الدولي** ، سنة ثانية ماستر ،قسم العلوم السياسية ، جامعة المسيلة ،(10-11-2014)

وقد ورد لفظ الاصلاح في القرآن الكريم في أكثر من سورة مثل قوله تعالى : ((إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ))[16]أما اصطلاحا فيعرفه قاموس " أكسفورد بأنه " تغير أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص .

مفهوم التهديد: هو وصول تعارض المصالح و الغايات الوطنية إلى مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدولة الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري ، مع عدم قدرة الدولة على موازنة الضغوط الخارجية مما قد يضطر طرفي الصراع أو أحدهما إلى استخدام القوة المسلحة معرضة الأمن الوطني لدول أخرى للخطر والتهديد نوعان مباشر وغير مباشر[17]

أما المباشر فهو يعني تعرض أراضي الدولة ومياهها وأجوائها للعدوان المباشر وبالتالي تعرض أمنها ومصالحها القومية للخطر ، وقد يتجاوز التهديد المباشر المجال العسكري إلى مصالح الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وبالنسبة إلى التهديد غير المباشر فهو يعني إحداث تغييرات مباشرة قد تكون خارج الدولة أو داخلها تؤدي في المدى المتوسط أو البعيد إلى أضرار مباشرة بالأمن الوطني من كافة جوانبه .

وتشمل التهديدات الامنية الإرهاب ، الجريمة المنظمة ، تجارة المخدرات ، تجارة السلاح، والهجرة غير الشرعية .

مفهوم الربيع العربي : إن الغرب هو من أطلق مصطلح الربيع العربي على الأحداث التي جرت في المنطقة العربية بدءا بتونس بداية عام 2011 ، حيث كانت صحيفة الاندبندنت البريطانية أول من استخدم هذا المصطلح . وقد يكون لذلك علاقة بثورات الغرب عبر تاريخه التي تعرف هي أيضا بثورات الربيع الأوروبي واستخدام مصطلح ربيع براغ للتعبير عن انتفاضة الشعب التشيكوسلوفاكي عام 1968. وهنا لابد من الوقوف على

---

[16]الآية 88 . سورة هود .

[17]http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/30/sec02.doc_cvt.htm

طبيعة وملامح وخصوصيات أحداث الربيع العربي من حيث الأسباب ، التباين والتشابه ،وذلك بهدف التعرف على طبيعة هذا المفهوم ، وتحديد ما إذا كان يندرج بالفعل ضمن نطاق " الثورات " أم ينصرف عند تحديده الى مجرد حركات احتجاجية . فمنذ اندلاع تلك الأحداث و الجدل محتدم على الساحة العربية والعالمية حول هذه النقطة وما يزال[18].

مفهوم التنسيق: كلمة التنسيق تفترض بالضرورة وجود طرفين، أو أكثر يقومون بالتشاور والتعاون بين بعضهم البعض قبل القيام بأية خطوة وذلك منعا لوجود أي تضارب أو خلل أثناء القيام بهذه الخطوة، وإذا أضفنا كلمة الأمني إليها فإن ذلك بالتأكيد يعني تخصيص مجال التنسيق بالنواحي الأمنية والاستخبارية التي تهم الطرفين اللذين يقومان بهذا التنسيق[19] .

مفهوم التعاون: نقصد بالتعاون الدولي تكاثف جميع الدول على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الإنسانية و على تعزيز حقوق الإنسان و الحريات الأساسية للناس جميعا في العالم .

وقد جاء هذا المبدأ في سياق أهداف أو مقاصد الأمم. كما نقصد به الارتباط والتنسيق في ميدان معين أو في مجالات متعددة، من اجل التقليل في الاختلافات الموجودة بين دولتين أو أكثر، وفي إطاره تعمل هذه الأخيرة على ترقية علاقاتها[20]

مفهوم التحولات السياسية الإقليمية :هي كل أفرزه الربيع العربي من سقوط للأنظمة الحاكمة في تونس ومصر وليبيا واليمن ومواجهات مسلحة في سوريا بين النظام والمعارضة والتجاذب السني الشيعي في العراق والمظاهرات في الأردن والمغرب والبحرين والشرق السعودي بالإضافة إلى الحرب الإسرائيلية على غزة ومسلسل المفاوضات الإيرانية مع الغرب حول الملف النووي ونتائجه.

---

[18]مصلح خضر شرقي الجبوري ،**جذور الاستبداد والربيع العربي** ، عمان الأردن : الاكاديميون للنشر والتوزيع،2014، ص 186

[19]http://www.alquds.com/news/article/view/id/537656

[20] عمر سعد الله، **المعجم في القانون الدولي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2007، ص127.

11-خطة البحث : قمنا في هذه الدراسةبتقسيمها إلى مقدمة و ثلاثة فصول وخاتمة ، كل فصل من الفصول تتفرع عنه مباحث فمطالب .

أما بالنسبة للفصل الأول فقد تناولنا في مبحثه الأول طبيعة نظام السياسي الأردني وتطوره و مبادئ وأهداف سياسته الخارجية وفي المبحث الثاني تحدثنا عن المحددات الداخلية التي تدخل في عملية صناعة القرار السياسي الأردني وهي الملك والمؤسسات الأردنية الأخرى بالإضافة إلى دور المتغير الاقتصادي المحلي ، ثم تناولنا في المحددات الخارجية دور المساعدات الاقتصادية وتأثيرها على صانع القرار الأردني بالإضافة إلى تأثير البيئة المحاذية المتمثلة في إسرائيل والدول العربية المجاورة، وفي المطلب الثاني تناولنا أجهزة صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية .

في الفصل الثاني تناولنا أهم الاجراءات والاصلاحات الداخلية التي قام بها الأردن لمواجهة تهديدات الربيع العربي حيث درسنا في المبحث الأول الاصلاحات السياسية وتفعيل دور الاعلام في مخاطبة المواطنين بما هو أصلح ثم تناولنا في المبحث الثاني الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تعكس الجهود الحكومية الأردنية في مواجهة تداعيات الربيع العربي.

أما في الفصل الثالث فتعرفنا على جهود التعاون والتنسيق لمواجهة تهديدات الربيع العربي حيث تعرفنا على الجهود الدبلوماسية مع دول الجوار أولا وثانيا تعرفنا على الجهود الأردنية مع القوى العالمية كالولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي وروسيا والصين.

كما أضفنا مبحثا أخر في آخر الفصل الثالث خصصناه للسيناريوهاتالمحتملة للسياسة الخارجية الأردنية بين المحافظة على الوضع القائم و الاستمرار في السياسة نفسها أو التغيير في حال بروزمعطيات جديدة.

12-صعوبات البحث : مع أن الباحثيتمتع أثناء بحثه بقضاء أوقات ممتعة بين صفحات الكتب والمجلات ومتابعة المقالات خاصة على شبكة الأنترنت إلا أن ذلك لم يمنع من

وجود صعوبات ككل بحث عادي وهو ما لمسناه في بحثنا المتواضع هذا حيث نجد في المقام الاول ضيق الوقت الذي تفرضه ظروف العمل وضغوطات الحياة اليومية ثم طبيعة الموضوع باعتبار أن السياسية الخارجية الأردنية وتعاملها مع أحداث الربيع العربي يعتبر أمرا مستجدا وحديثا على ساحة الدراسات السياسية والاستراتيجية وهو ما يؤدي إلى قلة الدراسات المتخصصة وبالتالي قلة المصادر والمراجع .

ورغم ذلك فقد حاولنا قدر الإمكان إخراج هذا العمل بأفضل مما هو عليه الآن ولكن هذه سنة البحث العلمي والإنتاج المعرفي التي تلخصها مقولة **العماد " الأصفهاني "**:

((إِنِّيرَأَيْتُأَنَّهُلَايَكْتُبُأَحَدٌكِتَابًافِييَوْمِهِإِلَّاقَالَفِيغَدِهِ :

لَوغُيِّرَهَذَالَكَانَأَحْسَنَوَلَوزِيدَهَذَالَكَانَيُسْتَحْسَنُ،وَلَوقُدِّمَهَذَالَكَانَأَفْضَلَوَلَوتُرِكَهَذَالَكَ انَأَجْمَل،وهَذَامِنْأَعْظَمِالعِبَروهُودَلِيلٌعَلَىاسْتِيلَاءِالنَقْصِعَلَىجُمْلَةِالبَشَرِ .....))

الفصل الأول

النظام السياسي الأردني و سياسته الخارجية ومحددات صنع القرار فيها

المبحث الأول : النظامالسياسيالأردنيوسياستهالخارجية

1- **طبيعة النظامالسياسيالأردني**

2- **مبادئ وأهدافالسياسةالخارجيةالأردنية**

المبحثالثاني : محدداتوأجهزة صناعةالقرارفيالسياسةالخارجيةالأردنية

1- **محددات السياسة الخارجية الأردنية**

2- **أجهزة صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية**

خلاصة واستنتاجات

إن الدراسة الموضوعية للسياسة الخارجية لأي بلد لابد وأن تنطلق من التقدير الدقيق والمعرفة المستفيضة للقدرات الحقيقية لهذا البلد أو ذاك سواء اكانت سياسية أم اقتصادية وحتى عسكرية وعليه فلابد من معرفة موقع البلد الجغرافي ومساحته ومناخه والتركيبة الإقليمية وطبيعة حدود الإقليم وطولها لأنها تدخل في تحديد ورسم وتوجيه السلوك الخارجي للدولة بشكل كبير .

غير أننا في هذا الفصل اقتصرنا في دراستنا عن طبيعة النظام السياسي الأردني ومبادئ وأهداف السياسة الخارجية والمحددات الداخلية والخارجية لها وأجهزة صنع القرار فيها.

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي الأردني، وسياسته الخارجية

يشكل النظام السياسي الأردني أحد الأنظمة المتميزة في الشرق الأوسط باستقرارها النسبي مقارنة مع باقي الأنظمة الإقليمية ، وقد أثبت تماسكه في ظل أحداث الربيع العربي التي هزت عدة دول عربية مما أدى إلى تميز سياسته الخارجية وتكيفها مع الأحداث الإقليمية والدولية، وفي هذا المبحث تناولنا أولا طبيعة النظام السياسي الأردني ومحورية الملك في هذا النظام، وثانيا تناولنا مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الأردنية .

1 – طبيعة النظام السياسي الأردني : تعد الثورة التي قادها الشريف حسين شريف مكة عام 1916 – والتي تسمى بالثورة العربية الكبرى – الإطار المرجعي للكيان الأردني من الناحيتين السياسية والفكرية ، إذ أن مشروع إقامة دولة عربية تضم كل دول المشرق العربي كان الهدف المعلن للثورة ضد الدولة العثمانية.[21]

هذا الهدف تحالفت من أجله الثورة مع القوى الغربية، غير أن هذا المشروع الهاشمي واجه عدة عقبات لا حصر لها، أولها وعد بلفور المشؤوم الذي وعد اليهود بإقامة وطن قوميٍ لهم في فلسطين عام 1917، ثم جاءت اتفاقية سايكس بيكو بين الفرنسيين

[21] وليد عبد الحي ،**كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية؟**،دراسة حالة الأردن ، بيروت ، لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية ،2010 ، ص 42

والبريطانيين لتجزئة المنطقة، وفقدان سوريا عام 1920، وفي عام 1932 تم الاعلان عن قيام المملكة العربية السعودية، وفي عام 1948 قيام اسرائيل، واحتلال معظم الاراضي الفلسطينية وعليه فلم يبق من هذا المشروع الهاشمي سوى شرقي الأردن الذي اقيمت عليه دولة الأردن .

وفي خضم حراك سياسي كبير داخل البلاد عقد المجلس التشريعي يوم السبت 25 ماي 1946 جلسة تُلِيَتْ فيها مقررات المجالس البلدية المتضمنة رغبات أهل البلاد في الاستقلال، ثم تُلِيَ بعد ذلك قرار مجلس الوزراء الذي يؤيد قرارات المجالس البلدية، فاتخذ المجلس التشريعي الأردني (البرلمان) قراره بإعلان استقلال البلاد يوم 25 ماي 1946 على أساس النظام الملكي النيابي مع البيعة بالمُلْكِ لسيد البلاد ومؤسس كيانها الأمير عبد الله بن الحسين . [22]

إن فهم وتفسير السياسة الخارجية يتطلب تفسير بنية النظام السياسي ، أو بالأحرى تحليل المؤسسات التي يتكون منها والتي تباشر عبرها صناعة السياسات المختلفة[23] . ويمكن تحديد مؤسسات النظام السياسي الأردني في الملك وديوانه والسلطة التنفيذية (الحكومة) والسلطة التشريعية (مجلس الأمة) والسلطة القضائية .

ويتميز النظام السياسي في الأردن بأنه نظام ملكي وراثي في أسرة مؤسس البلاد الملك عبد الله بن الحسين، وهو كذلك نظام نيابي وقد أكدت الدساتير الأردنية على الملامح العامة للنظام السياسي الأردني خاصة دستور 1952 ومنها:

1 – الشعب الأردني جزء من الامة العربية

2 – الأخذ بمبدأ سيادة الأمة ، ويعني هذا أ، الأمة هي مصدر السلطات التي تمارسها على الوجه المبين في هذا الدستور وهذا النص يؤكد على مبدأ سيادة الشعب الذي ينجم

---

[22] سليمان موسى ، **إمارة شرقي الأردن، نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921-1946** ،عمان ، الأردن،منشورات لجنة تاريخ الأردن،1990 ص ص 284، 286

[23] عامر مصباح ،**تحليل السياسة الخارجية**، المرجع السابق الذكر ، ص 227

عنه الأخذ بالنظام الديمقراطي الذي يؤدي إلى تميز الهيئة النيابية المنتخبة على غيرها من الهيئات في النظام السياسي[24].

3 – الأخذ بالنظام الملكي الوراثي والنظام النيابي البرلماني:

صدر دستور 1952 على أساس ان النظام السياسي الأردني هو نظام ملكي وراثي في اسرة الملك عبد الله بن الحسين وقد نصت المادة (28) من الدستور على كيفية وراثة العرش، وأخذ الدستور بالنظام النيابي البرلماني الذي يقوم على وجود رئيس دولة (الملك) غير مسؤول ومجلس نواب منتخب ووزارة مسؤولة أمام البرلمان بمجلسيه، ومن أجل خلق التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية أعطي حق حل مجلس الامة للسلطة التنفيذية وأعطيت السلطة التشريعية حق سحب الثقة من الوزارة و إسقاطها [25].

4– الأخذ بنظام المجلسين في تكوين السلطة التشريعية : بمعنى أن مجلس الامة يتكون من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الاعيان، ولكل مجلس اختصاصاته المحددة دستوريا غير أن مجلس النواب له صلاحيات واسعة بحكم انتخابه شعبيا وبالتالي تمثيل الرأي العام والارادة الشعبية .

5 – الفصل المرن بين السلطات : جاء دستور 1952 بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث حيث أنيطت السلطة التنفيذية بالملك ويتولاها هو بواسطة وزرائه وأنيطت السلطة التشريعية بالملك ومجلس الأمة ، أما السلطة القضائية فهي سلطة مستقلة، غير أن هذا الفصل بين السلطات لم يكن مطلقا بل هناك نوع من التعاون والتعاضد بين السلطات لتسيير الشؤون العامة للبلاد بشكل أفضل[26] .

كما تم تشكيل ديوان المحاسبة لمراقبة ارادات الدولة ونفقاتها وطرق صرفها وكذلك تقرير وتنظيم الحقوق والحريات العامة [27].

---

[24]امين عواد مهنا بني حسن ،**النظام السياسي الأردني** ، الأردن : مؤسسة زهران ، 1990، ص 44

[25]امين عواد مهنا بني حسن ، المرجع السابق الذكر، ص 45

[26]امين عواد مهنا بني حسن ، المرجع السابق الذكر، ص 45

[27]امين عواد مهنا بني حسن ، المرجع السابق الذكر، ص 47

2- مبادئ وأهداف السياسة الخارجية :

2-1- مبادئ السياسة الخارجية الأردنية:تتمثلالمبادئ في مايلي:

- تحمل المسؤولية الوطنية والقومية إزاء القضية الفلسطينية ، والشعب العربي الفلسطيني وعلى ذلك تسعى السياسة الأردنية لكسب أكبر قدر ممكن من التأييد الدولي لتحقيق تسوية عادلة مُرضية تضمن للشعب الفلسطيني حقوقه كاملة على ترابه الوطني.

- احترام سيادة جميع دول العالم واستقلالها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وإقامة علاقات سياسية واقتصادية وثقافية وتجارية على أساس المصلحة المتبادلة.

- الالتزام بجميع المعاهدات والاتفاقيات الموقعة مع مختلف دول العالم.

كما يستخدم الأردن لتحقيق سياسته الخارجية أساليب كثيرة منها: التعقل،والواقعية، والوضوح في معالجة الأمور، والابتعاد عن التهويل والمبالغة والخيال، والعاطفة.[28]

2-2- أهداف السياسة الخارجية الأردنية :لاشك أن السياسة الخارجية لأي بلد تعمل من أجل تحقيق صف طويل من الأهداف تدور في ذهن وادراك صناع القرار فيه وتتمحور هذه الاهداف في تحقيق الامن والاستقرار ورفاهية الشعب وحماية القيم الرئيسية للمجتمع غير أن هذه الأهداف لابد أن تكون محددة في إدراكات صناع القرار ، بالإضافة إلى معرفة القدرات الحقيقية للدولة من حيث جغرافيتها وعدد سكانها واقتصادها وثقافتها وحتى قوتها العسكرية ، هذا مع مراعاة الظروف الدولية القائمة أو ما يسمى بالبيئة الخارجية والتي قد تدخل فيما يسمى بكوابح الاهداف المسطرة والمرجوة . وتسعى السياسة الخارجية الأردنية حسب الاستاذ محمد محمود العناقرة إلى :

- حماية الأمن الوطني القومي: ويستدعي إقامة علاقات حسن الجوار مع الدول المحيطة، إضافة لإقامة علاقات حسنة مميزة مع حكومات الدول الديمقراطية ، فالدبلوماسية وليست القوة العسكرية هي السلاح الرئيس لضمان الأمن القومي ، وخاصة

[28]محمد محمود العناقرة،(السياسة الخارجية الأردنية في ضوء الثوابت الوطنية)،جريدة الدستور، يوم 20 اكتوبر 2010

للدول الصغرى في العالم ، وقد عمل الأردن على توثيق علاقاته الخارجية مع الولايات المتحدة لضمان أمنه وسلامته من الاعتداءات الخارجية.

– السعي لتحقيق مصالح الدولة وخاصة السياسية والاقتصادية والمالية منها.

– السعي لنقل المبادئ والأفكار والقيم التي يؤمن بها الشعب الأردني للشعوب الأخرى لزيادة التفاهم بين أعضاء المجتمع الدولي.

– السعي لإذابة أكبر قدر من التناقضات والحواجز بينه وبين الدول العربية الأخرى أملاً في تحقق الوحدة العربية.

– يرى الأردن أن سياسته الخارجية يجب أن تنطلق من حفظ استقلال النظام السياسي للدولة الأردنية ، وبالتالي حماية سيادة الدولة ، ووحدة أراضيها.

– تعزيز الولاء للنظام الملكي ، وبناء القوة العسكرية لدعم وجود الدولة الأردنية: لأن ذلك يمكنه من إدامة نظام الحكم القائم والحفاظ على طابعه الملكي الهاشمي.

– ضرورة الالتزام والمشاركة الفاعلة على صعيد العمل الإسلامي ، ورعاية المقدسات الإسلامية انطلاقاً من واجبه الديني الإسلامي ، ومن النسب الهاشمي للرسول صلى الله عليه وسلم.

– السعي لخلق علاقات حسنة مع دول العالم الأخرى[29].

المبحث الثاني: محددات وأجهزة صناعة القرار في السياسة الخارجية الأردنية

تنقسم محددات صناعة القرار بشكل عام إلى محددات داخلية وأخرى خارجية ويتشكل القرار من خلال الوزن النسبي لكل من هذه المحددات، وفي نطاق كل مجموعة من المحددات يكون لمحدد واحد أو لمحددين على أكثر تقدير وزن نسبي أكبر من غيره .[30]

وترى مقاربة صنع القرار أنه يمكن تحديد الدولة من خلال الاشخاص الرسميين أي صانعي القرار الذين تمثل قراراتهم الناجمة عن موقعهم السلطوي قرارات الدولة وترى هذه

---

[29]محمد محمود العناقرة، المرجع السابق الذكر

[30]وليد عبد الحي ، المرجع السابق الذكر ، ص 37

المقاربة كذلك أن السلوك الخارجي لأي وحدة سياسية لا يمكن فهمه وتفسيره الا من خلال الرجوع الى مسار عملية اتخاذ القرار، وما يؤثر فيها من اعتبارات شخصية وتنظيمية وقيمية وخارجية .[31]

إن للقرار بيئتين : بيئة سيكولوجية تتمثل في الإطار النفسي والمعرفي لأفراد وحدة صنع القرار، وبيئة عملية تتمثل في الواقع الذي يحيط بصانع القرار بكل ما فيه من تعقيد وغموض .

وتتبدّى العلاقة بين البيئتين من خلال درجة العقلانية في تفاعل صانع القرار مع حركة الواقع من حوله، وكلما كانت الفترة الزمنية لاتخاذ القرار أقصر كانت العوامل السيكولوجية اكثر وضوحا وتأثيرا (مثل الأزمات المفاجئة التي تؤدي إلى ردّات الفعل التلقائية)، ومن هنا يصبح متغيّر الزمن أحد العوامل التي تتحكم في مدى عقلانية القرار .[32]

وعليه تناولنا في هذا المبحث المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الأردنية وأجهزة صنع القرار فيها :

1- محددات السياسة الخارجية الأردنية :

1- **1- المحددات الداخلية** :تجمع المحددات الداخلية لصنع القرار في الأردن بين المحددات السياسية والاقتصادية، أما بالنسبة للمحددات السياسية فيتقدمها حسب الدكتور وليد عبد الحي الهاجس التاريخي في نشأة الكيان الأردني ومحورية الملك في النظام السياسي والمتغير الفلسطيني ، ويتمثل الهاجس التاريخي في المشروع الهاشمي لإقامة دولة عربية كبرى في المشرق ذلك أن ثورة الشريف حسين شريف مكة عام 1916 ضد الدولة العثمانية وبالتعاون مع الحلفاء تعد الاطار المرجعي سياسيا وفكريا للكيان الأردني الجديد لكن هذا المشروع لم يبق منه سوى شرقي الأردن أين أقيمت الدولة الأردنية الجديدة، وكانت نية الحلفاء في اقامة دولة الأردن هي فرض خيار

---

[31] حسين بوقارة، المرجع السابق الذكر ص 128

[32] وليد عبد الحي ، المرجع السابق الذكر ، ص 38

الحل الأردني على الفلسطينيين بعد طردهم من بلادهم وإفراغها لصالح الغزاة اليهود غير أن قرار الأردن بفك الارتباط مع الضفة الغربية عام 1988 قد سحب هذا الخيار من تحت أرجل الغرب وفرض أمرا واقعا هو وجوب تعامل المجتمع الدولي مع القضية الفلسطينية بشكل مستقل، ويأتي في المحدد الثاني الملك ودوره في صنع القرار باعتباره محور العملية السياسية في الأردن وقد أكدت كل الدساتير الأردنية على مركزية الملك في النظام السياسي بحكم الصلاحيات الدستورية الواسعة الممنوحة له وقد أكد الملك حسين ذلك في قوله : ((منذ عام 1966 أمسكت شخصيا إدارة الحكومة الأردنية بيدي وكنت أنا ولا أحد سواي ... إنني ما زلت أتولى شخصيا تخطيط سياسة الأردن وتنفيذها)) .[33]

ويعاون الملك في قراراته الديوان الملكي ومجلس الوزراء.

ويبرز في المحددات الداخلية كذلك دور المتغير الفلسطيني حيث يشكل الأردنيون من أصل فلسطيني بنية مجتمعية ما تزال متشابكة مع النسيج الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي الأردني، وتشكل الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني محددا رابعا من المحددات الداخلية حيث ازداد نشاطهم في الفترة الأخيرة خاصة بعد انتشار موجة الديمقراطية في العالم إثر نهاية الحرب الباردة ونهاية حرب الخليج الثانية على العراق .

وهناك دور النخب مثل شيوخ العشائر والعلماء والمفكرين والمشاهير ، وهو مهم نسبيا.

أما بالنسبة للمحددات الاقتصادية فإن هذه المتغيرات تمثل محددا مركزيا لدى حرية صانع القرار في اختيار البدائل المعروضة عليه لاتخاذ قرار معين. وعند النظر في بنية الاقتصاد الأردني، نجد أن ثلاثة متغيرات فيه ذات طبيعة خارجية، وهي تحويلات العاملين في الخارج، والمساعدات الخارجية، والديون الخارجية، ويقابل هذه المتغيرات الخارجية متغيران داخليان، هما الزيادة السكانية ، ونقص الموارد الاقتصادية . [34]

---

[33]محمد عوض الهزايمة ، المرجع السابق الذكر ، ص181

[34]وليد عبد الحي ، المرجع السابق الذكر ، ص 59

أما المتغيرات الخارجية فتتمثل في تحويلات العمال الأردنيين من خارج البلاد وقد بلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 12 % حتى عام 2004 وازدادت في عامي 2007 و 2008 .

وتعتبر دول الخليج العربي من الدول المستقبلة للعمالة الأردنية غير أن أزمة الخليج عام 1990 كانت لها آثار سلبية عليهم حيث تم ترحيل 300 ألف عامل أردني من الكويت وحدها وهذا في أعقاب موقف الأردن من الأزمة وتأتي المساعدات الخارجية وتحديدا الأمريكية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية وتتمثل هذه المساعدات في الأمور المالية والفنية والتقنية، وتندرج هذه المساعدات في إطار المحاولات لإقامة السلام بين العرب واسرائيل .

وهناك محددات اقتصادية أخرى غير أنها ذات طبيعة أقل من سابقتها وهي الديون الأرنية في الخارج والتزايد السكاني ونقص الموارد الاقتصادية وفقر الأردن في الكثير من الموارد الطبيعية الهامة. والمحددات الاقتصادية تلقي بضلالها على حسابات صانع القرار، وتعمل بشكل كبير على توجيه السياسة الخارجية هذا بالإضافة إلى عامل الموقع الجغرافي الذي يؤثر في حركة السياسة الخارجية الأردنية وتوجهاتها على الصعيد الداخلي والخارجي، وإن يبدو أن تأثير هذا العامل يعد في بعض الأحيان إيجابيا ، إلا أنه في المحصلة النهائية يعتبر عاملا مقيدا لقدرات صانع القرار الأردني عند رسم سياسة بلاده الخارجية وعند التنفيذ، فالأردن يقع في قلب منطقة الشرق الأوسط، إذ أنه محاط بعدد من الدول العربية (سوريا ، العراق ، السعودية ، وسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني) ، وله أطول خط مع الكيان الصهيوني، وله منفذ بحري ضيق على خليج العقبة لا يتجاوز خمسة وعشرين كيلوا مترا، وهذا يعني أن سياسة الأردن متأثرة بالجوار الجغرافي[35].

[35]حسين على حسين العبد اللات ،العامل الجغرافي في ادراك صانع القرار الأردني وأثره في السياسة الخارجية الأردنية ،بحث لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم ، قسم العلوم السياسية ، 2011 ،ص 107

وهـذه التـأثيرات تشـكل إلـى حـد كبـير محـددات للسياسـة الخارجيـة الأردنيـة، وهـذه المحددات تتمثل بما يلي :

- الإطلالة القصـيرة على البحـر الأحمـر (خليـج العقبـة)، وهـو بحـر مغلق، حيث حرمته اليد الاستعمارية التي رسمت الحدود العربية القطرية في مكاتب دوائرها الاستعمارية من ساحل بحري على بحر مفتوح كالبحر الأبيض المتوسط على سبيل المثال، حيث رتب هذا الأمر أعباء ألقيت على كاهل سياسـة الأردن الخارجية والتي رسمت إزاء هذا الأمر وجوب الاحتفاظ بعلاقات حسن جوار مع دول الجوار الجغرافي قائمة أساس الاحترام المتبادل والتعهد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة .[36]

1-2- المحـددات الخارجيـة : تتمثل المحـددات الخارجية فـي البيئـة المحاذية والبيئـة الاقليمية والبيئة الدولية.

أما بالنسبة للبيئة المحاذية فتتمثل في مجموع الدول ذات الحدود مع الأردن وهي سوريا ، العراق ، السـعودية ، الاراضـي الفلسـطينية المحتلة ، واسـرائيل وحتـى مصـر التي يمكن اعتبارها دولـة محاذية بحكم ارتباطها العميق بالصـراع العربي الاسـرائيلي وقيادتها للأمـة العربية في وقت سابق ولكونها كذلك من دول الطوق .

وبالنسبة للبيئة الإقليمية فهي تتمثل في مجموع الدول العربية الأخرى بالإضافة إلى كل من إيران وتركيا بحكم ارتباطهم الوثيق بالعالم العربي تاريخيا وجغرافيا وتتفاوت درجة تفاعل الأردن مع هذه البيئة بحكم الظروف والأزمات فمرة تشتد ومرة تفتر .

أما بالنسبة للبيئة الدولية فيمكن تحديدها بشكل رئيسي في الولايات المتحدة الامريكية وعلاقتها الكبيرة بالصراع العربي الاسرائيلي وهي المتغير الرئيس في البيئة الدولية المؤثر في القرار السياسي الأردني وتأتي بعد ذلك بريطانيا ثم بقية الدول الغربية الكبرى وروسيا والصـين وعلى العموم يمكن القول أن المحـددات المركزية في صـناعة القرار السياسـي

---

[36] حسين على حسين العبد اللات ، المرجع السابق الذكر ، ص 107

الأردني تتمثل في الملك و المتغير الاقتصادي والموقع الجغرافي داخليا وتتمثل في اسرائيل والدول العربية المجاورة في البيئة المحاذية

أما في البيئة الدولية فتتمثل أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية وكل هذه البيئات تتفاعل مع ادراكات صانع القرار لينتج لنا القرار السياسي الأردني.

2- أجهزة صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية:تتمثل في ما يلي:

- الملك: يعتبر الملك رئيس الدولة من الناحية الدستورية ، إذ إنه يصنع كل القرارات المهمة وصلاحياته وسلطاته الفعلية والدستورية، التي تتيح له دورا أساسيا في صنع القرار في السياسة الخارجية، وخصوصا القرارات المهمة وهو صانع الأحداث والمقرر لها ولكل مسألة مهمة ، وبصفة الملك رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية فهو يقود ويوجه السياسة الخارجية للدولة ، ويديرها من خلال مجلس الوزراء المسؤول ، ودستوريا الملك مصون من كل تبعة ومسؤولية ، كما يمارس الملك صلاحياته كاملة من خلال إرادة ملكية سامية . [37]

وهناك أجهزة أخرى لصناعة القرار في السياسة الخارجية الأردنية هي :

- الديوان الملكي : يعدّ أهم وأقرب هياكل صنع القرار إلى صانع القرار الأول، ويعهد الملك عادة إلى أقدر الشخصيات السياسية ليترأس الديوان، ويساعد رئيس الديوان عدد من المستشارين، كما يعدّ الديوان الملكي ممثلاً بشخص رئيسه الحلقة المتوسطة بين الملك ورئيس الوزراء .[38]

- مجلس الوزراء : مجلس الوزراء هو المسؤول عن إدارة شؤون البلاد الداخلية والخارجية، ورئيس الوزراء يلي الملك في صناعة القرار السياسي، وليس لرئيس الوزراء صلاحيات صناعة القرار واتخاذ كما هي للملك .

---

[37]حسين على حسين العبد اللات ، المرجع السابق الذكر ، ص 77

[38]محمد عوض الهزايمة ، المرجع السابق الذكر ، ص 187

كما يحدد الدستور صلاحيات رئيس الوزراء بما يلي :

1- الاشتراك في تخطيط السياسة الخارجية .

2- التدخل في القضايا الخارجية التي تنعكس أثارها على : الشؤون الاقتصادية، المالية والعسكرية ويحق له التدخل في بعض اختصاصات الوزراء الآخرين.

5- القيام في مهمة التنفيذ للدستور والتشريعات والأنظمة ، بالإضافة إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية وغيرها مما التزمت به الحكومة ، هذا فضلا عن صلاحيات أخرى حددها الدستور الأردني .[39]

– وزارة الخارجية : تقوم وزارة الخارجية بدورها بجمع المعلومات وتحليلها وتقديمها إلى رئيس الحكومة، وأما وزير الخارجية فإن دوره تنفيذي إلى حد ما ، في صنع القرار السياسي خاصة الخارجي منها، والمتعلق بإنجاز الاتفاقيات الثنائية، ونقل ما يتعلق بالأردن من أنباء وأحداث وقضايا سياسية إلى الدول الأخرى .[40]

– المؤسسة العسكرية : يأتي دور الجيش في صناعة القرار السياسي كأداة من أدوات السياسة الخارجية، وقد ركز الملك على الجيش وأعطاه اهتماما كبيرا وامتيازات كثيرة لكونه صمام أمان للبلاد، ومصدر دعم وإسناد لصانع القرار في مواجهة كل الصعوبات والضغوطات الخارجية [41].

– السلطة التشريعية : تتركز السلطة التشريعية في مجلس الأمة ، بشقيه مجلس النواب المنتخب من الشعب، ومجلس الأعيان المكلف والمعين من قبل الملك ، حيث نص الدستور على حق مجلس الأمة في مجال السياسة الخارجية، المصادقة على المعاهدات التي تمس حقوق الأردنيين ، فلا تعتبر نافذة بدون تصديقه وموافقته.[42]

خلاصة واستنتاجات :

---

[39] حسين على حسين العبد اللات ، المرجع السابق الذكر ، ص 81

[40] حسين على حسين العبد اللات ، المرجع السابق الذكر ، ص 83

[41] حسين على حسين العبد اللات ، المرجع السابق الذكر ، ص 83

[42] حسين على حسين العبد اللات ، المرجع السابق الذكر ، ص 83

يعتبر الأردن الوريث الشرعي للثورة العربية الكبرى لعام 1916 ومحاولتها اقامة دولة عربية تضم معظم المشرق العربي غير أن الأحداث التاريخية التي وقعت في المنطقة ومؤامرات الحلفاء و اجتهاد اليهود في إقامة دولة لهم في فلسطين عرقل هذا المشروع الطموح بشكل كبير ولم يبق منه سوى شرقي الأردن الذي اقيمت عليه الإمارة الأردنية الجديدة .

والشيء الواجب ذكره هنا هو أن المملكة الأردنية الهاشمية منذ تأسيسها عام 1946 وهي تعمل بكل جد من أجل خير الأمة العربية فلقد كانت مؤسسة لجامعة الدول العربية ومشاركة في الحروب العربية ضد اسرائيل ومشاركة كذلك في المحاولات الوحدوية مع الأشقاء العرب كان أخرها مجلس التعاون العربي مع مصر والعراق واليمن قبيل أزمة الخليج لعام 1990 .

ويرى البعض أن هناك نقاطا سوداء في التاريخ السياسي الأردني مثل أحداث ايلول- سبتمبر المشؤومة ضد المقاومة الفلسطينية عام 1970 واقامة السلام مع دولة الكيان الاسرائيلي عام 1994 ، لكن المتتبع للأحداث السياسية التاريخية يجد في كل حدث تفسيراته وتبريراته، وبالنسبة لمعاهدة وادي عربة عام 1994 يجد أن هذه المعاهدة قد جاءت في ظروف اقليمية ودولية تميزت بهزيمة العراق أمام الحلفاء في حرب الخليج الثانية بعدما شاركت كل الدول العربية المجاورة للأردن فيها مثل مصر وسوريا والسعودية بقواتها في حرب العراق لكن الأردن لم يسلك هذا المسلك وهو ما جرَّ عليه عزلة اقليمية ودولية قاسية لم يخرج منها إلا بعد التوقيع على معاهدة وادي عربة مع الكيان الإسرائيلي وجاءت هذه المعاهدة كذلك لترميم العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية وحفاظا على الامن القومي وتوفيرا للجو الآمن والمعيشة الأفضل لأبناء الشعب الأردني والاستنتاجات التي نصل إليها هي :

1 – الأردن وريث الثورة العربية الكبرى عام 1916

2 – النظام السياسي الأردني نظام ملكي وراثي جامع بين الملكية الدستورية والبرلمانية النيابية

3 – الهدف الأسمى للنظام الأردني هو الحفاظ على النظام الملكي والأمن القومي

4 – اتفاقية وادي عربة مع اسرائيل كانت نتيجة حتمية للخروج من العزلة الدولية بعد رفض الأردن المشاركة في التحالف العربي الغربي للحرب على العراق عام 1991

5 – قرار الأردن بفك الارتباط مع الضفة الغربية عام 1988 كان يعبر عن رؤية اردنية بحل القضية الفلسطينية وذلك بسحب البساط من فكرة الخيار الأردني والمتمثل في الوطن البديل للفلسطينيين وتهجيرهم من ارضهم وافراغها لصالح اليهود والرمي بمشكلة فلسطين في احضان المجتمع الدولي لحلها

6 – مركزية الملك في النظام السياسي الأردني والموقع الجغرافي المغلق بحريا وفقر البلاد من الموارد الطبيعية والعوامل الاقتصادية والمساعدات الخارجية والحدود الطويلة مع دولة عدوة للأمة العربية ، كلها محددات رئيسية في صناعة القرار السياسي الأردني.

الفصل الثاني

الإصلاحات الداخلية لمواجهة الربيع العربي في الأردن

تمهيد

المبحث الأول : الاصلاحات السياسية والإعلامية

1- الاصلاحات السياسية

2- الاصلاحات الاعلامية

المبحث الثاني : الاصلاحات الاقتصادية والخطوات في المجال الاجتماعي

1- الاصلاحات الاقتصادية

2- الخطوات في المجال الاجتماعي

خلاصة واستنتاجات

يتفق جل المختصين في السياسية الخارجية على عدم امكانية الفصل بين السياستين الداخلية و الخارجية لأن هذه الأخيرة هي امتداد للأولى ، وبعبارة أدق فإن السياسة الخارجية تستمد قوتها وأصولها من السياسة الداخلية وذلك لأن طبيعة النظام السياسي هي التي تقرر وتحدد السياسة الخارجية للدولة .[43]

والحقيقة أن الربيع العربي شكل تهديدا مباشرا للأردن الذي شهد موجة من الاحتجاجات بداية من شهر جانفي 2011 كان بطلها جبهة العمل الاسلامي الذراع السياسي للإخوان المسلمين الأردنيين ، والاتحادات العمالية وكذلك اليساريين والقوميين العرب .

وكان أسلوب المحتجين هو التجمع يوم الجمعة بعد الصلاة في المساجد والتوجه إلى ساحة جمال عبد الناصر المركزية في العاصمة عمان مركز النشاط الرئيس بالإضافة إلى احتجاجات مشابهة في باقي مدن المملكة [44].

كل هذه المتغيرات المتسارعة دفعت النظام السياسي الأردني إلى المسارعة في اتخاذ اجراءات واصلاحات وخطوات تهدف إلى حماية المواطن وتحسين حالته المعيشية ومحاربة كل التحديات السياسية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت تواجهه بالإضافة إلى تعميق مفهوم المواطنة والانتماء للدولة بكل مكوناتها وتعزيز الولاء للنظام الأردني الهاشمي .

المبحث الأول : الاصلاحات السياسية والاعلامية

الأردن كباقي الدول العربية الاخرى التي مستها موجة الربيع العربي ، لاشك أنه عمل على اتخاذ مجموعة من الاجراءات والقرارات التي تهدف الى تفويت هذه الموجة حفاظا على الامن الوطني ، وتشمل هذه الاجراءات كل النواحي المتعلقة بالمواطن وعليه فقد تناولنا في المطلب الأول الإجراءات والاصلاحات السياسية التي قام بها الأردن استجابة لمطالب المواطنين ثم تناولنا في المطلب الثاني

---

[43]احمد النعيمي ، **السياسة الخارجية** ،عمان ، الأردن : دار زهران للنشر والتوزيع ، 2010 ، ص 405

[44]https://chronicle.fanack.com/ar/jordan/history-past-to-present/the-arab-spring/

الخطوات الإعلامية وتحذير المواطنين من مغبة التمادي في الفوضى ووجوب الحفاظ على الأمن الوطني ومكتسبات الشعب .

1-الاجراءاتالسياسية:بعد ما مست أحداث الربيع العربي عدة بلدان عربية شرع الأردن في دفعة من الاجراءات والاصلاحات السياسية كانت أمل الحراك الشعبي في الأردن الذيلا يمكن فصله عن الربيع العربي واستمرت مدة الاصلاحات عاما ونصف العام وتميزت بثلاث مراحل اساسية ، تتمثل الاولى في تشكيل لجنة الحوار الوطني كمحطة هامة خلال بداية الربيع العربي ساهمت في تهدئة الشارع الأردني [45]، وحظيت بغطاء شعبي ورسمي شمل كل الأطياف السياسية والفكرية والاجتماعية المتمثلة في الأحزاب السياسية والتيارات الإسلامية مثل الإخوان و السلفيين و الاتحادات العمالية والقوميين العرب و اليساريين وشيوخ العشائر.

أما المرحلة الثانية للإصلاح فتمثلت في التعديلات الدستورية والتي أُعْتُبِرَتْ من طرف العديد من المراقبين والمحللين السياسيين نقلة نوعية وهامة في سبيل الاصلاحات السياسية والدستورية في الأردن وتمثلت هذه الاصلاحات في لجنة مراقبة الدستور التي أعلن عنها الديوان الملكي الهاشمي ، وكلفت هذه اللجنة بمراجعة نصوص الدستور للنظر في أي تعديلات دستورية ملائمة لحاضر ومستقبل الأردن ، وقدمت اللجنة فعلا 42 اقتراحا وتعديلا دستوريا لدستور 1952 .

وتمثلت التعديلات الدستورية في تعزيز سلطة مجلس الأمة بشكل طفيف والتقليل من نفوذ الملك وتعزيز الحريات المدنية ، وظهرت بفضل هذه التعديلات منظومة من المؤسسات والمبادئ الدستورية الضامنة للعمل الاصلاحي والديمقراطي أبرزها : المحكمة الدستورية ، الهيئة المستقلة للانتخابات ، تكريس الفصل بين السلطات خاصة السلطتين

[45] مقابلة مع السيد صالح ارشيدات،عضو مجلس الاعيان الثالث والعشرين، عمان ، الأردن ،(تجاوب الأردن مع الربيع العربي دفعه لتنفيذ اصلاحات دستورية غير مسبوقة)،جريدة الإصلاح نيوز، 30 جويلية 2012

التنفيذية والتشريعية المتمثل في عمليتي حل البرلمان ، وإصدار القوانين المؤقتة بما يضمن عدم تغول سلطة على أخرى .[46]

وبالنسبة للمرحلة الثالثة فقد تمثلت الاجراءات في مجموعة هائلة من قوانين الحريات وتأسيس نقابة للمعلمين فضلا عنعدد من قضايا الفساد التي كُشِفَ عنها وأرسلت إلى القضاء [47] مع تسجيل تطلع السلطة إلى اصلاحات أكثر عمقا في المستقبل للوصول بالنموذج الأردني في المنطقة الى القمة وتأكيد قصة النجاح في التحول الديمقراطي الحقيقي.

هذا بالإضافة إلى تنظيم انتخابات تشريعية يوم 23-01-2013 شاركت فيه كل الاحزاب السياسية وحسب الهيئة المستقلة للانتخابات فقد شاركت 28 منظمة دولية وعربية ومحلية في مراقبة الانتخابات منها المعهدان الجمهوري والديمقراطي الأمريكيين، ومركز كارتر وجامعة الدول العربية، كما نشر الاتحاد الأوربي ولأول مرة أكثر من ثمانين مراقبا برئاسة السيد " ديفيد مارتن" عضو البرلمان الأوربي عن بريطانيا لمراقبة عملية الاقتراع والعد وجدولة النتائج في محافظات المملكة الاثنتيعشرة[48].

2- الاصلاحات الاعلامية: بعد الحراك الشعبي الكبير الذي شهده الأردن في اطار موجة الربيع العربي وتبعا للإصلاحات السياسية والدستورية قرر الأردن دفعة من الاجراءاتفي إطار مسيرة الإصلاح الشامل التي يواصل الأردن قطع الخطوات فيها، وعلى أساس أن الإعلام بشقيه الرسمي والخاص الذي ينضوي تحت مظلة الإعلام الوطني جزء ومكون أساسي من عملية الإصلاح من جهة، وهو المنبر الذي من خلاله كذلك يتم الإعداد والترويج لمسيرة الإصلاح، فقد وجّه الملك عبد الله الثاني في 22 مارس 2011م رسالة ملكية للحكومة جاء فيها بما يخص موضوع تطوير الإعلام: "أما الإعلام الوطني بسائر أشكاله؛ المطبوع والمرئي والمسموع والالكتروني، فلا بد له، وقد آمنا بحريته، من التعبير

---

[46]مقابلة مع السيد صالح ارشيدات، المرجع السابق الذكر
[47]مقابلة مع السيد صالح ارشيدات،المرجع السابق الذكر
[48]جريدة إيلاف ، انتخابات تشريعية في الأردن ،http://elaph.com/Web/news/2013/1/788200.html

بمهنية رفيعة ومسؤولية وطنية عن هذا البلد الذي لا تهدأ محاولاته للتقدم، ولا يتراجع عن أحلامه وأشواقه وهو يسير نحو الحرية والحياة الكريمة. وقد شهدنا تراجعاً في الإعلام الرسمي، أسهم في عدم إيصال رسالة الدولة الأردنية وصوت المواطن بالشكل الذي يليق. إننا في الأردن وطن حرية وإبداع، يقبل الرأي الآخر ويحترم التعددية والعدالة وسيادة القانون. وهنا أوجه الحكومة لإعداد استراتيجية للإعلام تقوم على قاعدتي الحرية والمسؤولية، وتأخذ بعين الاعتبار متغيرات العصر من أدوات جديدة للاتصال".

وقام رئيس الحكومة الدكتور معروف البخيت بالرد على الرسالة الملكية السامية، وبما يخص موضوع الإعلام وجاء في الرد:"" كما وتتعهّد الحكومة، يا سيدي، بتطوير وإعادة تأهيل الإعلام الرسميّ الأردنيّ، بكافة منابره ومؤسّساته، ليستعيد مكانته الرائدة، منبراً للرأي والرأي الآخر ،وحاضنة للإبداع، ووكيلاً للمجتمع، في كشف مواطن الخلل أو التقصير، وبحيث يقوم بدوره الرئيس في خدمة أهداف الإعلام الأردني، وحمل رسالته. وعلى هذا الأساس، فقد بدأت الحكومة، بالفعل، إعداد استراتيجيتها الإعلاميّة، التي ستتواصل على أساس تطويرها والبناء عليها مع الجهات ذات العلاقة في القطاعين العامّ والخاصّ".[49]

وجاء التوجيه الملكي السامي للحكومة، بإعداد استراتيجية للإعلام الوطني بمختلف أشكاله؛ المرئي، والمقروء، والمسموع، والإلكتروني، تقوم على قاعدتي الحريّة والمسؤولية، وتأخذ بعين الاعتبار متغيرات العصر من أدوات جديدة للاتصال، تأكيداً لدور الإعلام المتقدّم وتكريساً لشراكة كافة القطاعات المعنيّة والمتّصلة في صياغة ملامح الإعلام الوطني المطلوب، وبالبناء على المنجز الإعلامي الأردني، وما حققه خلال العقود الماضية، من نقلات مهمّة، عبّرت، بجلاء، عن إرادة عليا، آمنت بالكلمة وسيلة للحوار، وباحترام الرأيّ والرأي الآخر، وبالإعلام الحرّ المسؤول كشريك وكوكيل أيضا للمجتمع.

[49] رئاسة الوزراء ، **الاستراتيجية الإعلامية** 2011-2015 ، عمان ، الأردن ، 22 مارس 2011

وبناء على ما سبق، فقد أخذت حوارات وجهود إعداد الاستراتيجية الوطنيّة للإعلام، بعين الأولويّة والاعتبار؛ ضرورات الإصلاح الإعلامي، وتنمية هذا القطاع الحيوي وتعريف المفاهيم المتّصلة بدوره وجوهر رسالته، ومتطلبات انطلاقه؛ بما يتلاءمومشروع الإصلاح السياسيّ، ويحقق ركيزة أساسيّة في مسيرة التنمية والإصلاح الشامل.

وفي ضوء ثورة الإعلام وتعدّد وتنوّع وسائله ومنابره، ومع كلّ ما طرأ من تغييرات كبرى، معظمها جذريّ، في عناصر العمليّة الإعلاميّة ومحدّداتها، وبروز الإعلام الجديد؛ وتراجع المفاهيم والأدوات التقليديّة؛ تتأكد، اليوم ضرورات التفاعل الإيجابيّ مع كلّ متغيرات العصر، وأدواته الجديدة في الاتصال، وانتهاج تقاليد من البحث العلمي والتقصي المعلوماتي، ليكون الإعلام الأردنيّ بحقّ؛ إعلاماً مهنياً واحترافياً، وشريكاً استراتيجياً فاعلاً على كل المستويات، وقادراً على دعم أهداف التنمية الوطنية الشاملة، وصون مكتسباتها.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز البيئة الموائمة لإيجاد إعلام أردني مستقل ومستنير يقوم على الأسس الآتية:

- بيئة تشريعية مواتية توازن بين الحرية والمسؤولية.
- مهنية عالية للإعلاميين تقوم على التدريب الموضوعي المستدام.
- التنظيم الذاتي للمهنة والالتزام بأخلاقياتها.[50]

إنَّ هذه الاستراتيجية هي حصيلة حوارات ولقاءات عديدة، وشاملة، مع مجمل المؤسسات والفعاليات المتنوّعة في القطاعين العام والخاص، ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالعمليّة الإعلامية. وقد التقت اللجنة أعضاء لجنة التوجيه الوطني في مجلس النواب، نقيب وأعضاء مجلس نقابة الصحفيين، رؤساء تحرير الصحف اليومية، نقيب وأعضاء مجلس نقابة الفنانين، مدير عام ومدراء المديريات في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون ومدير عام وكالة

[50] رئاسة الوزراء ، **الاستراتيجية الإعلامية** 2011-2015 ، المرجع السابق الذكر

الأنباء الأردنية، مدراء الإذاعات المحلية والفضائيات الخاصة، عمداء كليات الإعلام في الجامعات الأردنية، ومعهد الإعلام الأردني، ومركز حماية وحريّة الصحفيين، القضاة والقانونين المعنيين بالشأن الإعلامي، ممثلين عن المدن الإعلامية، اتحاد المنتجين، رابطة الكتاب، أصحاب المواقع الالكترونية، رئيس وأعضاء جمعية الدعاية والإعلان الأردنية، ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالحريات والقطاع الإعلامي، خبراء في المجال الإعلامي والثقافي بحيث رُوعِيَ أن تغطي الاستراتيجية كلّ مراحل الإعداد الإعلامي، و مجالات وقنوات الاتصال ونقل رسالة وقيم الدولة.

وانطلاقاً من الوعي بحقيقة أنَّ الرسالة الإعلامية أحد أهم مكونات الإصلاح السياسي الشامل، الذي هو نهج استراتيجي، وتعبير عن الإرادة السياسيّة العليا، وضرورة تقتضيها مسيرة التطور والتحديث في الدولة الأردنية، ومتطلبات بناء المستقبل؛ وفي ضوء ما تقدّم تضع الاستراتيجية المبادئ التالية:

– الانطلاق في التخطيط الإعلامي من التزام الأردن بالحريات الإعلامية والقيم المهنية والأخلاقية للعمل الإعلامي.

– تطوير خطاب الدولة الإعلامي، لكي يعكس حقيقة التحوّلات التي تشهدها الدولة والمجتمع، والتي تؤسس لأنموذج أردني متقدم في المنطقة من خلال عرضه للإنجازات التنموية والإصلاحات الواثقة، والتحّول الديمقراطي المنشود من قبل القيادة والشعب على حدٍّ سواء.

– تطوير مهنية أداء وسائل الإعلام من خلال جودة المحتوى الإعلامي في مؤسسات القطاعين العام والخاص من جهة، ومساندة قطاع الإعلام نحو المزيد من التنظيم الذاتي من جهة أخرى.[51]

– تنمية قطاع الصناعة الإعلامية الأردنية من خلال تنمية قطاع الإنتاج الإعلامي والدرامي، واستعادة دور الأردن ومكانته في هذا المجال، وفتح الأبواب أمام جذب قطاعات

[51] رئاسة الوزراء ، **الاستراتيجية الإعلامية** 2011-2015 ، المرجع السابق الذكر

فرعية للاستثمار في الصناعات الإعلامية المتمثلة في المطبوعات والنشر، والمحتوى الإعلامي العربي على شبكة الإنترنت، حيث تتوافر للأردن خاصّة فرصة التحول لمركز إقليمي رائد في هذا المجال.[52]

– إبراز المسؤولية الاجتماعية، وأولوية الثقافة كسلوك وهوية في الأداء الإعلامي، ورفع التباين في قضايا الخلاف والاختلاف بين الجماعات والأفراد إلى مستوى النقاش، بمرجعياته القانونية والثقافية، بكل شفافيّة ووضوح يرقى إلى إرثها الذي يمتاز بالغنى والتنوّع الخلاّق.

المبحث الثاني :الاصلاحات الاقتصادية والخطوات في المجال الاجتماعي

بعد أحداث الربيع العربي التي شهدتها المنطقة العربية، نظم الأردن ندوة وطنية بعنوان من أجل آمن ومستقر ومزدهر في العاصمة عمان حضرتها الحكومة والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني لتقرير جملة من الاصلاحات والخطوات لإبعاد شبح الربيع العربي عن الأردن، كان من بينها الإصلاحات الاقتصادية وما تم تقريره من الخطوات في الجانب الاجتماعي للحفاظ على تماسك المجتمع وأمن الدولة .

ويشير مصطلح الإصلاح في صحيح اللغة العربية إلى جعل الشيء أكثر صلاحا،يقابل ذلك بالإنكليزية(The reform) أي التعديل في الاتجاه المرغوب فيه، ومن ثم فإن الإصلاح الاقتصادي من الناحية اللغوية يعني تعديل مفردات النسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه. أما من الناحية الاقتصادية فقد عرفها(Manuel Guitain) كتعبير عن السياسات التي تعمل على جعل النفقات المحلية متناغمة مع ما هو متاح من موارد وذلك من خلال إيجاد توليفة من السياسات المالية والنقدية والتجارية وسعر الصرف لضمان وجود طلب محلي كلي يواءم تركيبة العرض الكلي وباعتماد إجراءات تعمل على تحفيز قطاعات السلع والخدمات فضلا عن اعتماد سياسات اقتصاد جزئي تهدف إلى تحسين الكفاءة في استخدام الموارد من خلال إزالة تشوهات الأسعار، تعزيز المنافسة وتخفيف

[52]رئاسة الوزراء ، **الاستراتيجية الإعلامية** 2011-2015 ، المرجع السابق الذكر

السيطرة الإدارية وبموجب ذلك يتم استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، والحد من الضغوط التضخمية وتخفيف آثارها السلبية بما يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات واستعادة الجدارة الائتمانية التي تتطلب إجراءات معينة لضمان النمو القابل للاستمرار وتخفيض البطالة، فضلا عن سياسات الاستقرار والإصلاحات الرامية لتحسين تخصيص الموارد ورفع كفاءتها على المدى المتوسط والطويل.[53]

في هذا المبحث تناولنا في المطلب الأول الإصلاحات الاقتصادية التي تعمل على تحسين حالة المواطن وقدرته الشرائية وترقية وتطوير المؤسسات الانتاجية الأردنية وفي المطلب الثاني تناولنا الخطوات المتبعة في المجال الاجتماعي وتعزيز دور الأسرة والعشيرة في المجتمع الأردني لأنها صمام أمان النظام السياسي في الأردن .

1-الاصلاحات الاقتصادية: يمتاز الأردن باقتصاده المعتمد على الموارد البشرية، إضافة إلى اعتماده على موقعه الجغرافي الذي يربط دول الخليج العربي ببلاد الشام وتركيا، ومنفذها البحري الوحيد على البحر الأحمر المطل على مصر. ويعد الأردن من الأقطار صغيرة الحجم مقارنة بحجم أغلب الدول المحيطة به حيث تبلغ مساحته أكثر من 89 ألف كم2، إضافة إلى أن أغلب مساحته صحراوية تقل فيها المياه، ويعتمد الجزء الأكبر من مساحة الأردن على مياه الأمطار ومياه جوفية لم تكتشف بعد، ويفتقر إلى الموارد الطبيعية المكتشفة خاصة البترول والغاز[54].

إن الهدف الذي يسعى له أي كيان سياسي هو بناء دولة قوية ومتنامية، تحقق الحياة الرغدة والعيش المريح لعموم المواطنين بكفاءة وعدالة ومساواة، وبمستوى يتناسب مع معايير الحياة المعاصرة ومتطلباتها في مختلف المجالات .

وقد شهد الاقتصاد الأردني تشوهات واختلالات متعددة، وذلك منذ تطبيق منظومة الإصلاح

---

[53]سوسن جبار عودة ،الإصلاح الاقتصادي:المفهوم، السياسات، الأهداف https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=529760530450607&id=343424635750865

[54]الندوة الأردنية من أجل اردن آمن ومستقر ومزدهر ،مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ، الأردن ، السبت 8 جوان 2013، ص 5

الاقتصادي عام 1989 وحتى اليوم، كما أدت السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وغيرها، وآثار الركود الاقتصادي، إلى انكشاف غير مسبوق للواقع المالي المتردي للدولة . فالعجز المالي للدولة يتجاوز 16% من الناتج المحلي الإجمالي، وتصل المديونية إلى 80%وأكثر، ولا تغطي الإيرادات المحلية أكثر من 80% من النفقات الجارية للدولة، ووصلت البطالة وفقاً للإحصاءات الرسمية إلى 13% تقريباً، ومعدلات الفقر إلى نحو 14%، والتضخم نحو 8%، والنمو الحقيقي لا يكاد يتجاوز 3%، والعجز التجاري يصل إلى نحو 33% من الناتج المحلي الإجمالي، وتشكل الأراضي الصالحة للزراعة حوالي 2،6 % من المساحة الكلية للمملكة، وتغطي الصحراء حوالي 80 % منها، إضافة إلى صغر حجم السوق المحلي وضعف الاقتصاد، وضآلة الاستثمارات الخارجية لمحدودية الموارد وربما لسوء إدارة الاستثمار، والعجز عن تطوير وتحسين حجم الاستثمار المحلي، وارتفاع حجم القطاع العام؛ حيث يعمل فيه أكثر من 50% من قوة العمل الأردنية، عدا القوى الأمنية والجيش، والاعتماد النسبي للاقتصاد على تحويلات المغتربين الأردنيين واستثماراتهم[55] .

وقد شكّل هذا الواقع الاقتصادي بيئةً محمَّلةً بكثير من الغضب والاحتقان والشعور بالظلم، وبالتالي قوة دافعة لحراكات مجتمعيه أثقلت الأجهزة الأمنية وفرضت عليها أعباء كبيرة، وبدأت تظهر بوادر إشكالات حقيقية للعلاقة بين عدة أركان في الدولة، وأهمها السلطة والأمن والمجتمع[56].

والتحديات الاقتصادية التي تواجه الأردن بشكل عام هي :

– قلة الموارد الطبيعية المكتشفة القادرة على تطوير مشاريع إنتاجية كبيرة، ونقص المياه المكتشفة اللازمة للزراعة .

– توجيه جزء كبير من ميزانية الدولة (حوالي 35%) لبناء قدرات عسكرية وأمنية لمجابهة

[55]الندوة الأردنية من أجل أردن آمن ومستقر ومزدهر ، المرجع السابق الذكر ، ص 5
[56]الندوة الأردنية من أجل أردن آمن ومستقر ومزدهر ، المرجع السابق الذكر ، ص 6

الأخطار الخارجية، وبرغم اتفاقات السلام غير أن المعدل لم ينخفض عن هذا المستوى؛ حيث يشكل الإنفاق العسكري العبء الأكبر على الميزانية .

– تفاقم المشاكل الناجمة عن الخصخصة وتزايد دورها في توسيع الفجوة بين الطبقات الاقتصادية في البلاد، ناهيك عن تزايد فرص انتشار ظواهر الفساد ونهب الثروات .

– تزايد الطلب على الوظائف الحكومية والعمل في القطاع العام لتحسين مستوى المعيشة بدلاً من التحول إلى القطاعات الإنتاجية .

– الاعتماد على العمالة الأجنبية والعربية في تأدية بعض الأعمال الحيوية مثل البناء والزراعة والصناعة .

– ضعف التوازن بتوزيع الخدمات والوظائف على فئات المجتمع وأقاليم الدولة والخضوع لموازين غير موضوعية .

ولتصحيح الوضع الاقتصادي أمر الملك عبد الله بن الحسين الحكومة بمجموعة من الاجراءات تهدف الى تخفيف العبء عن المواطن خاصة في المحافظات مثل صندوق تنمية المحافظات ، واعتماد استراتيجية وطنية جديدة للتشغيل في اطار محاربة البطالة ، واعتماد برامج وخطط حكومية اخرى لتحسين توزيع مكتسبات التنمية في جميع ارجاء المملكة ، وكذلك فتح المجال للشراكات مع الدول العربية خصوصا الخليجية منها لاستقطاب الاستثمارات لمواجهة التحديات الاقتصادية الصعبة ويمكن تلخيص الاجراءات الاقتصادية في النقاط التالية :

– إعادة النظر في النظام الاقتصادي للمملكة بين الريع والإنتاج، وعلى أقل تقدير الموازنة بينهما، خاصة فيما يتعلق بالقطاع العام[57] .

– تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة، وعضوية الأردن في (WTO) ونتائجها، وتقييم السياسة النقدية والتجارية وانعكاساتها على الميزة التنافسية

[57] الندوة الأردنية من أجل أردن آمن ومستقر ومزدهر ، المرجع السابق الذكر، ص 6

والاقتصاد الوطني، وعلاقة ذلك بالأزمة الاقتصادية الحالية (ارتفاع الأسعار، وتزايد الضرائب.....)[58]

– إعادة النظر في المالية العامة بما فيها الموازنة العامة وعجز الموازنة والمديونية، والمصروفات العامة، وهيكلة الرواتب، والعلاوات، والتوظيف، وإعادة توزيعها .

– دراسة سوق العمل وآليات الدفع نحو التوصل إلى معادلة فاعلة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل الأردني بما يحقق اكتفاءه من العمالة .

– زيادة مصادر الطاقة والمياه، ومواجهة تحدياتهما، ودعم قطاعات الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمي والسياحي، بما يحقق الشراكة بين المواطن والدولة .

– الشراكة الوطنية الشاملة في بناء الاقتصاد الأردني بين القرار وتحمل المسؤوليات، وتوزيع التنمية على مستوى المحافظات[59].

– فتح المجال أمام الاستثمار المحلي والعربي في الموارد الطبيعية، ونزع كل أشكال المنع القانوني أو الإجرائي البيروقراطي أمام الاستثمارات الجادة، والتخفيف في المقابل من الاستثمار الغربي المشروط .

– إعادة النظر بالنظام الضريبي المتبع وتطبيقاته الحالية وبما يحقق العدالة (كما ينص عليه الدستور)، وفرض الرسوم والضرائب على المؤسسات الاستثمارية الوطنية المخصخصة والتي كانت دارّة للدخل لرفد موازنة الدولة مثل شركة الاتصالات والإسمنت، وخاصة رسوم التعدين وغيرها، وإلغاء العقود الاحتكارية دون النظر إلى مبرراتها، خاصة للشركات الوهمية أو شركات التنفيع الخاص، ما يسمح بتشجيع الاستثمارات المحلية من جهة، ويخفف عن كاهل المواطن من جهة أخرى .

– محاربة الفساد المالي والإداري المتفشي في أجهزة الدولة، علماً أنه بالإمكان توفير ما يقارب المليار دينار سنوياً من خلال ضبط النفقات الحكومية وتحسين الأداء الحكومي،

---

[58] الندوة الأردنية من أجل أردن آمن ومستقر ومزدهر ،المرجع السابق الذكر ، ص6

[59] الندوة الأردنية من أجل أردن آمن ومستقر ومزدهر ، المرجع السابق الذكر ، ص 7

ومعالجة البطالة المقنعة من خلال التوجيه لأعمال ومهام تسهم في توفير قطاع إنتاجي فاعل .

–المحافظة على حقوق الأردنيين في الضمان الاجتماعي والتعامل مع استثماراته بشفافية كاملة .

– إعادة هيكلة المؤسسات المستقلة بما يقلل من عددها إلى الثلث وخفض عدد الوظائف القيادية فيها وعدم اللجوء لإنشاء مؤسسات جديدة .

–السماح لمؤسسات النفع العام والقطاع التعاوني بممارسة دورها بحُرّية وشفافية، وعدم مزاحمتهما لغايات الحصول على التمويل الدولي أو لأسباب سياسية أخرى .

–التعاون مع دول العالم، خاصة العربية، والاقتصاديات الصاعدة، في إنشاء مظلة اقتصادية حقيقية جامعة للتبادل السلعي والخدمي والكوادر البشرية .

–إنشاء الجهاز الرقابي المالي، والوضوح والشفافية التامة في إعلان الأرقام الاقتصادية الحقيقية، وبالذات في قضايا تسعير المشتقات النفطية والكهرباء، وإبقاء المواطن على علم بالمستجدات الاقتصادية الدولية والاتفاقيات المبرمة .

–دراسة التشريعات الاقتصادية الجاذبة للاستثمار والمحافظة على أصول الدولة وممتلكاتها ومدى مساهمتها في البيئة الاستثمارية على المستويين: القطاع العام والخاص، ودراسة حجم الاستثمارات الأردنية في الخارج والأموال المهاجرة .

– رعاية الصيرفة الإسلامية ودعمها لما تحقق من استقرار السوق المالي، ولعدم تأثرها بتقلبات أسواق العمل والمال العالمية .[60]

– التخطيط لملتقى اقتصادي وطني شامل بمشاركة كافة الأطياف يعد للمفاصل الأساسية في الاقتصاد الأردني وما أصابه من تشوهات واختلالات للخروج بمقترحات وتوصيات واضحة محددة ذات برامج عمل ومعايير أداء واضحة وشفافة، وعرضها على مجلس الأمة

[60]الندوة الأردنية من أجل أردن آمن ومستقر ومزدهر ، المرجع السابق الذكر، ص8

للموافقة عليها وصياغتها بطريقة تشريعية مماثلة لقانون الموازنة، ولتكون ملزمة للحكومات المتعاقبة.[61]

2-الخطوات في المجال الاجتماعي : يعد المجتمع أحد أولويات اهتمام أي دولة أو كيان سياسي، وربما يكون في مقدمة الأولويات، لما يشكله من ركن متين تعتمد عليه الدولة في كل استراتيجياتها وأهدافها، ويشمل ذلك القطاعات والمجالات التي تشكل شبكة أمان اجتماعي حقيقية، وتُعتبر أحد أهم روافد التنمية في الدولة .

أظهرت السنوات الثلاث الأخيرة وجود أزمة داخل بنية المجتمع الأردني، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الفكري أو الثقافي أو العلاقات البينية في المجتمع أو بينه وبين مؤسسات الدولة والنظام السياسي، وثمة مظاهر سلبية أصبحت منتشرة في المجتمع الأردني ولم تكن منذ عقود، وعلى رأسها العنف المجتمعي أو الاستقواء على القانون والتمرد عليه، أو الفلتان الأخلاقي، أو الواسطة والمحسوبية، أو اتساع الفجوة بين طبقتي المجتمع: الغنية والفقيرة،حيث ضعفت الطبقة الوسطى[62].

وكان أن تسببت هذه الأزمة في تهديد تماسك المجتمع بعشائره وعائلاته وأسره، وتهديد الوحدة الوطنية بين مكوناته جميعاً، وأضعفت ثقافة احترام الإنسان وقيمه وتقدير قيمته وفق المبادئ الدينية والتراث الوطني والقومي، الأمر الذي ساعد على زيادة الفساد الاجتماعي واستخدام العنف وتأسيس الأنانية الاجتماعية ونشر المفاهيم والأخلاق المنحرفة، من جهة أخرى فقد شهد الأردن عمليات تغير اجتماعي كبير، سواء على صعيد التكوين المجتمعي أو الأنماط الثقافية السائدة، كما ارتفعت معدلات الأعمار نتيجة تحسن الخدمات الصحية، وغلبت فئة الشباب في مكونات المجتمع بنسبة تصل إلى 60.%

ولتحصين الجبهة الاجتماعية الداخلية تبنى الأردن مجموعة من الاجراءات هي خلاصة الندوة الوطنية لأردن زاهر ومستقر بعد موجة الربيع العربي وهي :

---

[61]الندوة الأردنية من أجل أردن آمن ومستقر ومزدهر ، المرجع السابق الذكر ، ص 8

[62]الندوة الأردنية من أجل أردن آمن ومستقر ومزدهر ، المرجع السابق الذكر ، ص 2

1 – دعم النظام السياسي للمجتمع الأردني ومؤسساته وشراكته معها وتمكينها لتضطلع بدورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والفكري في بناء الأردن وتنميته، كونها ركناً أساسياً في أي بناء وطني .

– محاصرة التدخل الأجنبي (وخاصة الغربي منه) في تمويل مؤسسات المجتمع، لما يتركه ذلك من انحرافات اجتماعية وفساد قيم وتشكيل طبقة من المتسولين من الغرب لتطبيق أجنداته .

– دعم مؤسسة الأسرة (من قبل الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني) في تعزيز منظومة الأخلاق العامة وتمكين الأفراد من بناء وطنهم بعيداً عن العصبيات والجهالات الضيقة .

– تعزيز مبادئ العدالة الاجتماعية والحريات العامة وتقبل الرأي الآخر بين كافة أبناء الوطن، ونشر قيم المواطنة وحقوقها وواجباتها واحترامها .

– وقف المعالجات الأمنية وتدخلاتها في كل مؤسسات الدولة المختلفة والجامعات والنقابات وحتى الأحزاب، واعتماد المساواة وتكافؤ الفرص أساساً في التنافس المجتمعي .

– تعديل وتفعيل قانون خدمة العلم والجيش الشعبي وفق نظام مناسب ليكون الوسيلة الوطنية لبناء الشخصية الوطنية الجامعة لدى الشباب، وتدريب وإعداد وتأهيل المنتسبين للمساهمة في بناء الوطن والإنسان .

– توزيع الثروات بشكل عادل وتنفيذ برامج التنمية على كافة محافظات المملكة ومدنها وأريافها ومخيماتها .

– رفع حصة التعليم والصحة في الموازنة العامة لتكون 30% على الأقل على حساب النسب العالية الأخرى .

– اعتبار الهوية العربية والإسلامية هي الناظم الأساس لهوية المجتمع الأردني وفكره وتوجهاته[63].

[63] الندوة الأردنية من أجل أردن آمن ومستقر ومزدهر ، المرجع السابق الذكر ، ص 3

خلاصة واستنتاجات :

لاشك أن احداث الربيع العربي قد اجبرت الأردن على المسارعة في اتخاذ اجراءات واصلاحات جوهرية مسَّت المستويات السياسية والاعلامية والاقتصادية والاجتماعية ، وفعلا فقد كان لهذه الإجراءات دور كبير في تهدئة الشارع الأردني وامتصاص غضب الجماهير وبالتالي التفرغ لعملية الاصلاح الداخلي ومواصلة عملية التنمية وخدمة المواطن

والاستنتاجات التي نصل إليها من خلال هذا الفصل هي :

-تزايد شعور المواطن بالحرية من خلال احداث الربيع العربي وما تبعها من اصلاحات سياسية ودستورية وتجاوزه للحاجز النفسي السميك الذي كان يفصله عن الخوض في بعض المواضيع كالملك والمخابرات واجهزة الأمن والجيش .

-تزايد مساحة الحرية في الصحف والمجلات ومختلف القنوات التلفزيونية والفضاءات الاعلامية الأخرى

-المسارعة في الاصلاحات السياسية والدستورية أدت إلى تراجع قبضة الملك الحديدية على السلطة وتوسيع دائرة صناعة القرار ولو بشكل قليل .

- بروز جبهة العمل الاسلامي الذراع السياسي لجماعة الاخوان المسلمين الأردنيين في الحياة السياسية للبلاد بشكل اكبر وكذلك بعض الشخصيات الوطنية وشيوخ العشائر

- بروز بعض العرقيات المكونة للمجتمع الأردني في الحياة السياسية كالشركس والارمن

- المسارعة في وتيرة الاصلاحات الاقتصادية والالتفات الى مختلف مناطق المملكة من خلال صندوق المحافظات المخصص للتنمية

- توسيع مشاركة المرأة في الحكومة من خلال إقحامها في التعديلات الحكومية الأخيرة التي أجريت على حكومة عبد الله النسور في ماي 2013 واستوزار بعض السيدات في عدد من القطاعات .

الفصل الثالث

جهود التنسيق والتعاون مع دول الجوار والعلاقات مع القوى العالميةفي مواجهة التحولات السياسية الاقليمية

تمهيد :

المبحث الأول : جهود التنسيق والتعاون مع دول الجوار

1- التفاعلات مع دول الجوار العربي

2- التفاعلات مع دول الجوار الإقليمي

المبحث الثاني : العلاقات مع الولايات المتحدة والقوى العالمية الأخرى في مواجهة التحولات السياسية الاقليمية

1- العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية

2- العلاقات مع القوى العالمية (الاتحاد الاوربي ، روسيا ، الصين)

المبحث الثالث:سيناريوهات السياسة الخارجية الأردنية

خاتمة

تمهيد :

إن المتتبع للأحداث التي جرت بالمنطقة العربية بعد الربيع العربي يلاحظ بشكل واضح مدى التغيرات والتحولات التي جرت بالمنطقة فمن حيث الناحية الإعلامية أصبح مصطلح الربيع العربي متداولا عبر كل الوسائل المحلية والدولية وأصبحت المنابر الإعلامية على المستوى العالمي تحلل وتناقش مختلف أبعاد هذا الربيع وتأثيره على المسرح السياسي الدولي والأمر نفسه ينطبق على المستوى الإقليمي العربي وبدى الكثير من المحللين والمراقبين في حيرة من أمرهم من هذا الربيع هل هو ثورة أم انتفاضة شعبية ؟

وبالنسبة للأردن أدى الربيع العربي – إضافة إلى احتدام النقاشات الإعلامية – إلى جملة من الاصلاحات السياسية والدستورية والاقتصادية وأدى كذلك إلى نوع من المصالحة مع تيار المعارضة ممثلا في جماعة الإخوان المسلمين الأردنيين وهذا بعد أن تمت ملاحظة الانهيارات المتتالية التي شهدتها سوريا الدولة المجاورة وذلك بعد احتدام المعارك بين النظام وقوات المعارضة .

هذه التغيرات على المستوى المحلي والاقليمي أدت بالأردن كذلك إلى التكيف السريع مع متطلبات هذه المرحلة واعتماد سياسة خارجية جديدة تمكنه من المحافظة على أمنه القومي وعلى مكتسبات شعبه ومقومات دولته بالإضافة إلى تكثيف النشاطات الدبلوماسية في الخارج .

وتشكل السياسة الخارجية ببعديها الإقليمي والدولي دعامة مهمة من دعامات قوة الأردن ودوره في المنطقة، وقد مرت السياسة الخارجية الأردنية بتطورات متعددة، أثّرت على مكانة الأردن وعلاقاته الخارجية سلباً وإيجاباً، كان من أهمها ما يتعلق بالعلاقات العربية– العربية وخاصة في الستينيات وفي حرب الخليج الثانية 1990–1991، وبعلاقات المحاور الدولية، وشكلت هذه الفترة علامة بارزة في التأثير على سياسة الأردن وعلاقاته الخارجية مع الدول العربية أولاً، ومع الولايات المتحدة ثانياً، ومع الصراع العربي– الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية ثالثاً حيث ظلت السياسة الأردنية على الصعيدين الداخلي والخارجي

تتعامل بحساسية خاصة تجاهها، إلى أن تم التوقيع على معاهدة وادي عربة عام 1994، بعد توقيع منظمة التحرير لاتفاقية أوسلو عام 1993.

كما أن انسجام الموقف الأردني مع مكافحة ما سمي "الإرهاب" مع الموقف الأوروبي والأمريكي والعربي أضاف أعباء جديدة على المكون الأمني والدفاعي في البلاد، حيث وضع المؤسسة الأمنية والدفاعية في حالة مواجهة مع "الإرهاب" الذي تطور ونما في منطقة الشرق الأوسط عقب حروب الخليج وغزو كل من أفغانستان والعراق وعادت إلى المنطقة بفاعلية جديدة بعد الربيع العربي، خصوصاً في سوريا والعراق [64].

وفي أثناء هذا الفصل سنحاول الإجابة عن الأسئلة التالية :

- إذا كانت مصالح الأردن في المنطقة هي حماية الذات والأمن الوطني وتنمية قدرات الدولة من القوة والسعي من أجل الثراء الاقتصادي وتحقيق الهيبة على المستوى الدولي فماهي جهود الأردن للحفاظ على هذه المصالح إقليميا ودوليا ؟

- وهل للأردن القوة الكافية لمواجهة تهديدات الربيع العربي والتحولات الإقليمية أم أنه استعان بتحالفات وقوى خارجية لتأمين نفسه ؟

وفي المبحث الثاني سنتعرف على جهود التعاون والتنسيق الأردنيين مع القوى العالمية بدءا بالولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الشريك الاستراتيجي للأردن ثم القوى العالمية الأخرى كالاتحاد الأوربي وروسيا والصين ونضيف مبحثا ثالثا لاستشراف المشهد على مستوى العلاقات الخارجية للأردن وأخيرا خاتمة .

المبحث الأول : جهود التنسيق والتعاون مع دول الجوار العربي والإقليمي

عالجنا في المبحث الأول من هذا الفصل الجهود الأردنية من تعاون وتنسيق مع دول الجوار العربية أولاوالمتمثلة في المملكة العربية السعودية والعراق وسوريا والسلطة الفلسطينية ومصر وثانيا رصدنا التفاعلات والعلاقات مع دولة الكيان الإسرائيلي والقوى الإقليمية الأخرى ممثلة في إيران وتركيا .

---

[64]الندوة الأردنية من أجل أردن آمن ومستقر ومزدهر ، المرجع السابق الذكر ، ص 21

1- التفاعلات مع دول الجوار العربي : يحتم الموقع الجغرافي الذي يتمتع به الأردن وهو في قلب الوطن العربي أن تكون له علاقات مع الدول المجاورة وهي السعودية والـعراق وسوريا وفلسطين ومصر، والسياسة الخارجية الحكيمة تحتم على الأردن أن تكون هذه العلاقات متميزة وممتازة أو على الأقل هادئة لضمان السير العادي للمصالح المتبادلة بحكم الجوار وهو ما عمل عليه الأردن حيث أقام شراكات استراتيجية مع الدول العربية خصوصا السعودية الدولة الكبرى بمجلس التعاون الخليجي، وعمل على ترقية العمل معها في كافة المجالات وازدادت درجات التعاون والتنسيق الأمني أهمية خاصة بعد ظهور الحركات والتنظيمات المسلحة في العراق وسوريا، ويصف الملك عبد الله الثاني علاقته بالسعودية بأنها ممتازة واستراتيجية وتاريخية تقوم على التنسيق الدائم في الرؤى والمواقف إزاء القضايا والتحديات التي تواجه البلدين.[65]

ويسـعى الأردن في هذا الإطـار إلى تطوير العلاقة مع مجلس التعاون الخليجي بل والانضمام إليه وبلا شك فهذه الخطوة ستعود بالفوائد العظيمة على الاقتصاد الأردني من خلال الاستثمارات الخليجية والتحويلات المالية للعمال الأردنيين بدول الخليج خصوصا دولة الإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى التنسيق الأمني المحكم مع دول الخليج .

أما بالنسبة للعراق فإن العلاقات معه كان يسودها الهدوء والتضـامن بحكم العلاقات الوثيقة بين العائلة المالكة الأردنية والعائلة العراقية المالكة سابقا وهذا بفضل النسب الهاشمي، وبغض النظر عن هذا فالأردن والعراق تربطهما علاقات تجارية واقتصادية قوية خاصة فيما يتعلق بالنفط والنقل البري والبحري من خلال ميناء العقبة الأردني .

وقد دفع الأردن فاتورة غالية أثناء حرب الخليج لعام 1991 بسبب موقفه من الحرب وعدم دخوله في التحالف الدولي ضد العراق .

وهناك تنسيق وتعاون كبيرين في المجال الأمني بعد أحداث الربيع العربي خاصة بعد ظهور المنظمات والجماعات المسلحة في سوريا والعراق .

---

[65] مقابلة مع الملك عبد الله الثاني ، ملك الأردن ، عمان ، الأردن ، مع صحيفة الحياة اللندنية ’15جويلية 2013 م

وبالنسبة إلى سوريا يرى الأردن أن السيناريو الأسوأ في سورية هو اندلاع حرب أهلية شاملة عندها يصبح من المستحيل النجاة من الانزلاق نحو الهاوية .

لذا أعلن الأردن عن رأيه في القضية حيث أكد مرارا على ضرورة وقف العنف بالسرعة القصوى وإحلال السلام والبدء بعملية انتقال سياسي للسلطة هو أقل الشرور وهذا الموقف ينسجم مع مبادئ السياسة الخارجية الأردنية التي تنص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . كذلك ابتعد الأردن عن محاولات بعض الدول التي حاولت دفعه للانغماس بالصراع الدائر في سوريا وفضَّلَ بل والتزم الحياد [66].

التفاعلات الأردنية الفلسطينية : أعلن الأردن وفي مناسبات متعددة عن الموقف الأردني من القضية الفلسطينية حيث يرى بأنها الأبرز في كل الأحداث التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والعالم . وحاول في الوقت نفسه تقديم الدعم للشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة المتمثلة بإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشرقية على خطوط الرابع من حزيران (جوان) لعام (1967) مستندا بهذا الإعلان إلى الشرعية الدولية ومرجعيات عملية السلام المتفق عليها خاصة مبادرة السلام العربية[67] .

ومن الجانب الآخر ، انتقد الأردن ولا يزال الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني ، التي لا تتماشى مع القوانين والأعراف الدولية منها ما يتعلق بالاستيطان حيث يعتبره غير قانوني وغير شرعي ومنها ما يتعلق بتهجير الشعب الفلسطيني خارج أرضه .

كذلك أكد الأردن على ضرورة التنسيق بين الشعبين الأردني والفلسطيني مع دعوته المستمرة لإقامة دولة فلسطينية عبر المفاوضات كونها الطريق الأسلم لشعوب المنطقة .

وتأكيد للموقف الأردني المتميز تجاه القضية الفلسطينية قام الملك الأردني عبد الله الثاني بزيارة رسمية إلى مدينة رام الله في الضفة الغربية يوم الثامن من نيسان (افريل) 2012، إذ عدت الزيارة بمثابة رسالة تؤكد بأن الأردن مع أشقائه الفلسطينيين من خلال

---

[66]ذياب محمد الفايز ، **العلاقات الأردنية الأمريكية وآفاقها المستقبلية** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،عمان ، الأردن ، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الشرق الأوسط ، 2013 ، ص 30

[67]ذياب محمد الفايز ،المرجع السابق الذكر، ص 31

اللقاء مع رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس، وبأن القضية الفلسطينية حاضرة في المشهد الإقليمي والدولي تلافيا لأي تراجع لمكانة هذه القضية خصوصا في فترة الربيع العربي ، وبأن الأشقاء الفلسطينيين ليسوا وحدهم في طريق الحصول على حقوقهم الوطنية الكاملة على التراب الوطني الفلسطيني .

الأمر الذي أزعج القيادة الإسرائيلية كون الزيارة لم تشمل القدس للقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ، إذ يرفض الملك عبد الله لقاءه منذ فترة نتيجة السياسة الإسرائيلية المتبعة تجاه عملية السلام من خلال الاستمرار ببناء المستوطنات الإسرائيلية داخل الأراضي المحتلة[68] .

وبالنسبة للعلاقات الأردنية المصرية الدولة العربية الكبرى فقد أكد الأردن مرارا وتكرارا عن عمق علاقاته مع مصر وعن الرغبة في ترقيتها والدفع بها إلى الأمام باعتبارها النموذج الواجب اتباعه عربيا حسب تعبير صحيفة الرأي الأردنية .

ولقد تم تنصيب اللجنة العليا المشتركة وما تبعها من لجان تقنية مشتركة لترقية العلاقات البينية خدمة للمصالح الوطنية والقومية والحقيقة أن العلاقات مع مصر ازدادت تطورا وقوة بعد قيام الجيش المصري بإبعاد الرئيس محمد مرسي والانقلاب عليه ، وقالت صحيفة الرأي الأردنية إن محادثات القمة التي عقدها الملك عبد الله الثاني مع الرئيس عبد الفتاح السيسي في القاهرة يوم 2015/02/27 عكست طبيعة وعمق العلاقات الأردنية المصرية والمستوى الرفيع الذي وصلت إليه خاصة وأنها تستند إلى تاريخ طويل من التعاون والتنسيق بين البلدين [69].

2- تفاعلات الأردن مع دول الجوار الإقليمي (إسرائيل ، إيران، تركيا)

- <u>التفاعلات مع إسرائيل</u> : شكلت العلاقات مع إسرائيل وعلى امتداد السنوات التي تلت التطبيع شوكة قوية في سياسة الأردن الخارجية بحكم العداء التاريخي والتقليدي بين

---

[68]ذياب محمد الفايز ،المرجع السابق الذكر، ص 31

[69]صحيفة الرأي الأردنية،**مع مصر وإلى جانبها**، عمان ، الأردن ، يوم 27-02-2015 .
رابط الصفحة http://www.alrai.com/article/700313.html

العرب واليهود بالإضافة إلى قدسية القضية الفلسطينية بالنسبة للعرب والحقيقة أن العلاقات مع دولة الكيان الإسرائيلي كانت سرية إلى غاية عام 1994 حيث التقى الملك حسين مع القادة الإسرائيليين مرات عديدة ولكنها ظلت سرية خوفا من تعرض العرش الهاشمي للنقد والضغوط الداخلية والعربية ، وكان ملك الأردن ميالا إلى خيار التسوية والسلام مع إسرائيل إلا أن القيود العربية بقيت حائلا أمام تجسيد تلك الميول[70] .

ولم يجرؤ الأردن على الانخراط في العملية السلمية مع الإسرائيليين قبل أن تصبح تلك العملية توجها سائدا في المحيط السياسي العربي الرسمي على الاقل ، وظل منطق التوازن والمسايرة يحكم السياسة الأردنية تجاه إسرائيل وكان الأردن يتحين الفرصة السانحة لترجمة نيته بشأن التسوية حيث شكل مؤتمر مدريد واتفاقات اوسلو الفرصة التي مهدت له الطريق إلى معاهدة وادي عربة يوم 26 اكتوبر عام 1994 [71].

وقد وقع على المعاهدة من جانب الأردن رئيس الوزراء عبد السلام المجالي ومن الجانب الإسرائيلي رئيس الوزراء اسحاق رابين ، وشهد على المعاهدة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وتمت بحضور الملك حسين وتأتي هذه المعاهدة على خلفية إعلان واشنطن الموقع بين الطرفين في 25 جويلية 1994 والذي تضمن إنهاء حالة العداء بين الجانبين [72].

ومنذ ذلك التاريخ والعلاقات الأردنية الإسرائيلية تمر بمرحلة فتور وهدوء بسبب ارتباطها بمسار مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية إلى أن جاءت أحداث الربيع العربي التي هزت المنطقة حيث خشيت إسرائيل على نفسها مما دفع برئيس وزراء اسرائيل بنيامين نتنياهو لتكليف طواقم أمنية وعسكرية قصد التخطيط لبناء جدار على طول الحدود مع الأردن أسوة بالجدار الفولاذي الذي بني على الحدود مع مصر وسيساهم هذا الجدار في

---

[70]محمد شلبي ،**السياسة الخارجية للدول الصغيرة الأردن – وعملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي** ،الجزائر ، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 200

[71]محمد شلبي ، المرجع السابق الذكر، ص 201

[72]محمد صقر وآخرون،**المعاهدة الأردنية الإسرائيلية**، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ، الأردن : دار النشر والتوزيع، 1994 ، ص 11

نظر نتنياهو في الدفاع عن أمن إسرائيل خصوصا في ظل أحداث الربيع العربي التي تعصف بالمنطقة والتي ما زالت نتائجها وتداعياتها مبهمة [73].

- التفاعلات من إيران : مرت العلاقات الأردنية الإيرانية منذ ثمانيات القرن العشرين بحالة متأرجحة بين العداء والدبلوماسية الحذرة ، وذلك لعدم توصل الطرفين إلى أرضية مشتركة واضحة المعالم يمكن أن تقوم عليها تلك العلاقات ، نتيجة المساندة الأردنية للعراق في حربه ضد إيران خلال الفترة (1980–1988) ، بالإضافة للموقف الأردني المساند لدولة الإمارات العربية المتحدة في أزمة الاحتلال الإيراني للجزر العربية طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ، فيما شهد عقد التسعينات حالة من التحسن التدريجي في العلاقات بين البلدين حيث أعيد فيها النشاط الدبلوماسي بعد مبادرة الأردن بغلق مكاتب حركة مجاهدي خلق المعارضة للنظام الإيراني في عمان ، ثم توترت العلاقات بين البلدين في عام (2000) بعد قيام إيران بتجنيد عناصر أردنية وعربية على الأراضي الأردنية [74].

وفي عام (2003) تحسنت العلاقة الدبلوماسية بين الأردن وإيران إثر الزيارة التي قام بها الملك عبد الله الثاني إلى إيران وهي الزيارة الأولى من نوعها بين البلدين منذ سقوط نظام الشاه عام (1979) ، إلا أن العلاقات عادت وتدهورت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق خاصة مع تنامي المخاوف الأردنية من ازدياد النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة ، حيث عبر عن تلك المخاوف عبد الله الثاني بتصريحات ادلى بها في شهر ديسمبر (2004) التي حذر فيها من الأطماع الإيرانية لإقامة ما أسماه بالهلال الشيعي ، وفي الجانب الأخر الخاص بالبرنامج النووي الإيراني بقي الأردن على موقفه الثابت برفض الخيار العسكري ضد إيران لأنه يدرك أن نتائج الحرب ستكون مدمرة على المنطقة بأسرها

- التفاعلات مع تركيا : تتميز العلاقات الأردنية التركية بالتعاون والتنسيق الدائم في مختلف القضايا الإقليمية والدولية ، ذلك ما عبر عنه السفير التركي في عمان السيد

---

[73] الاحتجاجات الأردنية 2011، http://ar.wikipedia.org/wiki

[74] ذياب محمد الفايز ،المرجع السابق الذكر، ص 30

سداتاونالفي كلمة له خلال ورشة عقدها مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية يوم 26ماي2014 بالتعاون مع مركز الأبحاث الاستراتيجية التابع لوزارة الخارجية التركية بعنوان التبادل في الشرق الأوسط : العلاقات الأردنية التركية في ظل بيئة إقليمية متغيرة وقد أكد كل المتدخلين على عمق العلاقات التاريخية بين البلدين وعن تطابق وجهات نظرهما في أغلب المواضيع باستثناء الموقف من حرب الخليج الأخيرة عام 2003 أي سجل تعارض بين موقفي البلدين .

ولفت المتدخلون النظر إلى تحمل كل من الأردن وتركيا لأعباء كبيرة جراء الحرب في سوريا ونزوح الآلاف من السوريين باتجاه البلدين وهذا ببساطة لأن كلا البلدين يتمتعان بالاستقرار في المنطقة [75].

وأكد المتدخلون كذلك على ضرورة التعاون في كل الميادين خاصة التجارة والتعليم والأمن في ظل الظروف التي تمر بها المنطقة بعد الربيع العربي

المبحث الثاني : العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى العالمية الأخرى (الاتحاد الأوربي ، روسيا ، الصين)

في هذا المبحث تعرفنا على جهود التعاون والتنسيق الأردنيين مع القوى العالمية بدءا بالولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الشريك الاستراتيجي للأردن وبسبب رعايتها لمسلسل السلام في الشرق الأوسط بين الفلسطينيين والإسرائيليين ثم تعرفنا على جهود التنسيق مع القوى العالمية الأخرى كالاتحاد الأوربي وروسيا والصين .

وأضفنا مبحثا ثالثا تناولنا في رؤية استشرافية للسياسة الخارجية الأردنية بين المحافظة على الوضع القائم والتغيير في حال بروز معطيات جديدة .

1- العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية: قامت العلاقات الأردنية الأمريكية على أسس مبنية على الموضوعية والمصداقية وتفهم كل طرف لخصوصية الطرف الآخر سياسيا وثقافيا فالولايات المتحدة تحترم ثقافة الأردن وتقاليده الدينية والتاريخية ، وكذلك

[75] مركز الدراسات الاستراتيجية ، **العلاقات التركية الأردنيةفي ظل بيئة إقليمية متغيرة**، عمان، الأردن ، 26- 05 – 2014

طبيعة الرسالة الإسلامية والقومية العربية التي أعلن الأردن الدفاع عنها منذ قيام الثورة العربية الكبرى في عام (1916) وبالمقابل فإن الأردن يحترم مبادئ العدالة والحرية والمساواة التي قامت على أساسها الولايات المتحدة الأمريكية ، ويقدر من ناحية أخرى الدور التاريخي الذي لعبته الولايات المتحدة بدعواتها لحق الشعوب في تقرير مصيرها [76].

ومنذ تولي الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية على إثر وفاة والده الملك حسين عام (1999) ازدادت العلاقات الأردنية الأمريكية وتطورت ايجابا من خلال النهج السياسي الذي يتبعه الطرفان ، إذ تسعى الولايات المتحدة لتعزيز التزام الأردن بالسلام والاعتدال من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بالغة الحيوية للمصالح الأمريكية ، لذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتخصيص مبالغ مالية تقدر بحوالي (360) مليون دولار من ميزانيتها للأردن ، ازدادت مائة مليون دولار اضافي بعد احداث الربيع العربي عام 2011 كما جرى التوصل إلى اتفاق جعل الأردن حليفا رئيسا للولايات المتحدة من خارج حلف الناتو ، بالإضافة إلى توقيع اتفاق للتجارة الحرة بين البلدين .

وتبرز الرؤية الأردنية المستقبلية للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التمسك بالرغبة في التطلع إلى آفاق جديدة تبعث على التفاؤل بالمستقبل ، ويقوم مبعث هذا التفاؤل على الاستمرار في اكتساب المنافع وتبادل المصالح ، وإرساء الشراكة الحقيقية ذات التوجهات الإنسانية والأخلاقية ، من أجل الوصول إلى تحقيق المكاسب والاطمئنان للمعاملات العادلة بين الطرفين ، من خلال التواصل والحوار لتجاوز حالة عدم التكافؤ بين الطرفين جراء الحاجة الأردنية للدعم والمساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية .

وإن طبيعة الرؤية الأردنية لمستقبل العلاقات مع الولايات المتحدة تنطلق من الرغبة في الحفاظ على الدور الذي يلعبه الأردن في المساهمة بتثبيت نفوذ الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها القوة العالمية العظمى القادرة على أداء أدوار كبيرة فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالشؤون المحلية للأردن وكذلك دعمه سياسيا واقتصاديا وعسكريا ،وكذلك

---

[76]ذياب محمد الفايز ، المرجع السابق الذكر ، ص76، نقلا عن جريدة الرأي الأردنية في 2012/05/03

دور الولايات المتحدة الأمريكية في القضايا المتعلقة بشؤون الشرق الأوسط والمحاولات المتكررة لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي على أساس الشرعية الدولية [77].

2- العلاقات مع القوى العالمية (الاتحاد الأوربي ، روسيا ، الصين)

-مع الاتحاد الأوربي : تعتبر فترة التسعينات مرحلة حاسمة في مشروع التعاون الأوروبي-المتوسطي، والتي ساهمت في بنائه مجموعة من المؤتمرات كان من أهمها مؤتمر برشلونة في عام 1995، والذي شهد إطلاق استراتيجية الشراكة الأوروبية-المتوسطية بهدف خلق منطقة سلام واستقرار مبنية على مبادئ احترام حقوق الإنسان والديموقراطية، وتعميق الفهم المتبادل بين شعوب المنطقة وتعزيز التعايش السلمي بينها، وخلق منطقة ازدهار اقتصادي مشترك من خلال الإنشاء التدريجي لمنطقة تجارة حرة أوروبية-متوسطية بحلول عام 2010.

وقد تم التوقيع على اتفاقية الشراكة الأردنية-الأوروبية بتاريخ 1997/11/24، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 1 أيار(ماي) 2002، وذلك بعد أن اكتملت عملية المصادقة عليها من قبل جميع البرلمانات الأوروبية والبرلمان الأردني.

وقد جاءت الاتفاقية منسجمة مع توجه الحكومة نحو تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي مع دول الاتحاد الأوروبي، والتوجه نحو الانفتاح الاقتصادي وتوسيع الأسواق وتشجيع الاستثمار المباشر في الأردن. ويتم التعاون من خلال اتفاقية الشراكة في ثلاثة محاور رئيسة هي المحور السياسي والأمني، والمحور الاجتماعي والثقافي، والمحور الاقتصادي والمالي.[78]

- المحور السياسي والأمني: ويتضمن المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجال السياسي والأمني. وتتوخى الاتفاقية من خلال الحوار السياسي

---

[77] ذياب محمد الفايز ، المرجع السابق الذكر ، ص 78

[78] وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، عمان ، الأردن http://www.mop.gov.jo/DetailsPage/PartAr.aspx?CourseID=7

التوصل إلى مجموعة من الأهداف المشتركة وبخاصة تلك المتعلقة بالسلام، والأمن، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتنمية الإقليمية.

– المحور الاقتصادي والمالي: ويهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين الأردن والاتحاد الأوروبي خلال فترة انتقالية مدتها اثنتي عشرة سنة تبدأ من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وذلك وفقا لأحكام اتفاقية الشراكة والاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (GATT)، والاتفاقية العامة للتجارة بالخدمات (GATS). وفي هذا الإطار، يقدم الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية وفنية للدول الموقعة على اتفاقيات شراكة من خلال برنامج المساعدات ميدا (MEDA)، والذي يهدف بشكل خاص إلى تقديم الدعم المالي والفني للدول المتوسطية لإجراء الإصلاحات الاقتصادية اللازمة والتخفيف من النتائج العكسية المحتملة لعملية للتحول الاقتصادي.[79]

– المحور الاجتماعي والثقافي: ويتضمن المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأردن في المجال الاجتماعي والثقافي. وتتوخى الاتفاقية من خلال الحوار المتواصل إلى تحسين شروط العمل للأردنيين العاملين بصفة قانونية في دول الاتحاد، وزيادة الوعي لحضارات وثقافات الطرفين، ومحاربة التمييز. كما ويهدف هذا المحور من خلال البرامج والمشاريع المشتركة إلى إزالة عوامل الهجرة، وذلك بإيجاد فرص العمل وتوفير التدريب والتأهيل في الدول المتوسطية، وزيادة دور المرأة في التنمية الاقتصادية، وتحسين النظام الصحي ونظام الضمان الاجتماعي، وتبادل الزيارات الشبابية بقصد زيادة الوعي والتفهم للثقافات المختلفة.[80]

وقد ازدادت العلاقات الأردنية مع الاتحاد الأوربي قوة بعد أحداث الربيع العربي نظرا لما يتمتع به الأردن من استقرار سياسي في المنطقة ولحثه على القيام بدور أكبر في عملية السلام في الشرق الأوسط .

---

[79] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المرجع السابق الذكر
[80] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المرجع السابق الذكر

- العلاقات مع روسيا : تعود العلاقات الأردنية الروسية إلى سبتمبر من عام 1963 حيث أقيمت العلاقات وقتها مع الاتحاد السوفياتي سابقا وحينها كان عدد من البعثات الطلابية الأردنية إلى الخارج يتجه نحو موسكو للدراسة في الجامعات والمعاهد السوفياتية، وازدادت العلاقات الثنائية تطورا بعد مجيئ الملك عبد الله الثاني وأصبحت زياراته إلى موسكو سنوية، وأسفرت المباحثات الثنائية بين البلدين على توقيع العديد من الاتفاقيات شكلت حافزا لرجال الأعمال في البلدين للتعرف على فرص الاستثمار بشكل واسع والبدء في تنفيذ عدد من المشاريع الاقتصادية ذات الطابع العسكري لعل أبرزها افتتاح مصنع لتصنيع صواريخ آر بي جي في الأردن وكذلك اتفاقية بناء محطة نووية للأغراض السلمية بتمويل روسي يقارب العشرة مليارات دولار، كما أن روسيا قد ساهمت في المساعدات الإنسانية الموجهة للاجئين السوريين في مخيم الزعتري بالأردن بعد أحداث الربيع العربي والحرب في سوريا، وهذا من خلال الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية [81].

وعلى الصعيد السياسي تميزت العلاقات الأردنية الروسية بتطابق وجهات النظر والمواقف حيال الكثير من القضايا الدولية والاقليمية مثل الموقف الروسي الداعم لقضايا المنطقة وعلى رأسها القضية الفلسطينية ، حيث تسعى القيادة الروسية باعتبار روسيا شريكا في اللجنة الرباعية إلى دعم وتأييد الجهود الأردنية من أجل إعادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات لتحقيق السلام على أساس القرارات الأممية وخارطة الطريق والمبادرة العربية التي تفضي جميعها الى إقامة الدولة الفلسطينية الى جانب إسرائيل، حيث تشهد الفترة الأخيرة جهودا دبلوماسية أردنية ودولية من جل تحقيق الأمن والاستقرار وإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي لا بد لروسيا ان تلعب فيه دورا رئيسيا ومن هنا يكون لزاما على الأردن وفي ظل الظروف التي تعيشها المنطقة وموجة التجاذبات السياسية والاستقطابات الدولية والاقليمية الاشادة والتقدير بجهود روسيا والرئيس الروسي بوتين

---

[81] مولود رقيبات ، **القديم الجديد في العلاقات الأردنية الروسية**،صحيفة الرأي الأردنية ،الخميس 13-06-2013 رابط الصفحة http://www.alrai.com/article/590684.html

الموصولة لتقوية العلاقات التاريخية بين البلدين للتمكن من تجاوز المرحلة التي تمر بها المنطقة واستثمار علاقات روسيا بإسرائيل للضغط على الإسرائيليين للقبول بالمفاوضات والحوار كون روسيا لعبت وتلعب دوما دورا ايجابيا في عملية السلام وهو الدور الذي لا يمكن انكاره لأنه لابد من الإيمان اليوم اكثر من اي وقت مضى بأهمية روسيا ودورها عالميا خاصة بعد الازمة السورية وبعد ان فهمت دول العالم وفي مقدمتها الولايات المتحدة أن مفتاح الحل بيد الروس لوقف نزف الدم السوري ، الأمر الذي دعا الإدارة الاميركية بالإسراع لإرسال وزير خارجيتها كيري الى موسكو للقاء لافروف وتمخض اللقاء عن توافق روسي امريكي يقضي الى عقد مؤتمر دولي بشأن سوريا تم الاتفاق فيما بعد على تسميته جنيف 2 . [82]

- العلاقات مع الصين : وبالنسبة للعلاقات مع الصين الشعبية ترى جريدة الدستور الأردنية في زيارة الملك السابعة إلى الصين تعبيرا عن الدرجة الكبيرة من التفاهم في العلاقات بين البلدين وأن الصين في مواقفها السياسية قريبة جدا من الأردن ومن العالم العربي خصوصاً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وتبنيها لقيام الدولتين وفي الملف السوري حالياً ترفض الحل العسكري إلى غير ذلك من القضايا الإقليمية التي تهم الشرق الاوسط.

الأردن بالنسبة للصين ليس مجرد دولة تعداد سكانها (7) ملايين نسمة ، ولكن الأردن بموقعه الجيوسياسي ومواقفه السياسية يمثل محور ارتكاز العملية السلمية في الشرق الاوسط ولاعبا رئيسيا في استقرار منطقة ملتهبة من مصلحة الصين بالتأكيد التعاون مع هذا البلد الصغير تعدادا والكبير أهمية والأردن في نظر الرئيس الصيني شيجينبينج (صديق وشريك استراتيجي للصين في الشرق الاوسط) أو على حد وصف رئيس الوزراء الصيني لي كيكيانغ (الصديق القوي للصين وشعبها) [83].

---

[82] مولود رقيبات، المرجع السابق الذكر

[83] جريدة الدستور الأردنية ، الأحد 22 سبتمبر 2013، العدد 16594 رابط الصفحة http://www.addustour.com

الاقتصاد الصيني ثاني اقتصاد في العالم في الوقت الحالي (7 تريليونات دولار امريكي) وثاني أكبر مستثمر في العالم حاليا بنحو (78 مليار دولار امريكي) وتأتي على قمة دول العالم من حيث صادراتها التي اقتحمت جميع اسواق دول العالم لذلك من المهم جداً ترجمة العلاقات السياسية المتميزة بين الصين والأردن الى اتفاقيات اقتصادية تعزز وتؤكد وتتوج هذه العلاقات المتميزة ، وهذا ما تحقق بالفعل في زيارة الملك عبدالله الثاني الى الصين الأخيرة وما اسفرت عنه هذه الايام الاربعة من اتفاقيات في مجالات الطاقة والطاقة المتجددة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاعلام والتعاون العسكري والبوتاس وغيرها ومن أهم الاتفاقيات المبرمة والتي تستحق التوقف عندها مطولا نظرا لأهميتها الحالية والمستقبلية مذكرة التفاهملإقامة محطة توليد كهرباء تعمل على الصخر الزيتي بقيمة استثمار تبلغ 5،2 مليار دولار وبتمويل كامل من بنوك وشركات صينية .

من المهم جداً في هذه المرحلة التي تضع فيها القيادة الصينية الجديدة اولوياتها للسنوات العشر المقبلة وتركز فيها في المحور الاقتصادي (المحلي) على رفع مستوى المعيشة للمواطن الصيني خاصة في مقاطعات الجنوب التي تعاني من تدني مستوى المعيشة قياساً بباقي المقاطعات، و(اقليمياً) تركز على اقامة اتفاقيات مع دول الجوار في مشاريع الطاقة والغاز وغيرها.. و(عالميا)تواصل الصين مشاريعها المتعددة في القارة الافريقية، من المهم وسط هذه الملفات الكبيرة ان يكون هناك اهتمام بدولة مثل الأردن للاستثمار بها خاصة مع ما يحظى به الأردن من مميزات استثمارية هامة في مقدمتها الأمن والأمان والتشريعات الجاذبة للاستثمار[84].

زيارة الملك فتحت طريق (الحرير) مجددا مع التنين الصيني – وحضور الملك افتتاح معرض الصين والدول العربية في منطقة نينغشيا ذو دلالات وأهمية بالغة – كما ان الصينيين مهتمون بالاستثمار في الأردن ولديهم القدرات والامكانيات والدراسات والخبرات القادرة على ان تكون الصين في مقدمة الدول التي يعتمد عليها في انجاز مشاريعها الكبرى

[84]جريدة الدستور الأردنية ، المرجع السابق الذكر .

في مجالات الطاقة والطاقة المتجددة وطاقة الرياح ومشاريع المياه والنقل والسكك الحديدية وغيرها من المشاريع، والآمال معقودة على القطاع الخاص لزيادة حصة الأردن من الاستثمارات الصينية لان الفرصة باتت متاحة واكثر قرباً بعد الزيارة الملكية التاريخية للصين .

استنتاجات :

تعتمد السياسة الخارجية الأردنية على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

وهذا المبدأ تم تطبيقه على ما يجري في دول الجوار الأردني كالعراق ومصر وخصوصا سوريا حيث الأزمة بلغت مراحل متقدمة من التعقيد والتشابك وظهور التنظيمات المسلحة هنا وهناك ودور حزب الله اللبناني وإيران فيها وفرار الآلاف من السوريين إلى الأراضي الأردنية ، بالإضافة إلى ابتعاد الأردن عما يجري في العراق من تجاذب سني شيعي وابتعاده ايضا عما يجري في مصر بعد الانقلاب على الرئيس محمد مرسي وتعرض جماعة الإخوان إلى التنكيل والاضطهاد .

هذا كله يعبر عن حكمة السياسة الخارجية الأردنية في التعامل مع القضايا الإقليمية والحفاظ على الأمن الداخلي وعدم تعريضه لأخطار غير متوقعة .

هذا فضلا عن تفعيل علاقات الأردن الخارجية وتنشيطها أكثر مع مختلف القوى الإقليمية كدول مجلس التعاون الخليجي وتركيا والقوى العالمية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وروسيا والصين ، حيث أدى المسؤولون الأردنيون وعلى رأسهم الملك عبد الله الثاني جولات مكوكية أسهمت في جذب الاستثمارات وتهدئة الاوضاع في الداخل والاستنتاجات التي نخلص إليها هي :

- تفعيل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الجارة كالعراق ومصر وسوريا وهي تمر بأزماتها الداخلية .
- تنشيط المجهودات الدبلوماسية الأردنية والعمل على جذب الاستثمارات الخارجية للبلاد .

- رفض التدخل العسكري في سوريا والدعوة إلى تغليب الحلول السلمية .
- الدعوة لحل مشكل إيران النووي بالطرق السلمية ورفض اللجوء للخيار العسكري .
- التأكيد مرارا على حل النزاع العربي الإسرائيلي وفق الشرعية الدولية وضرورة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أراضي قبل حرب جوان 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وهذا إلى جانب دولة إسرائيل .

المبحث الثالث : سيناريوهات السياسة الخارجية الأردنية

رغم أن التوقع في ميدان السياسة الخارجية صعب للغاية وهذا راجع لطبيعة هذا الميدان المتميز بكثرة احداثه وتشابكها وتداخلها وغموضها في بعض الأحيان لأن السياسة الخارجية تمارس في حالة من الضبابية وعدم الوضوح الذي تفرزه في الغالب أخطاء وسلبيات مصدرها الأساسي الفرد ومختلف التنظيمات التي تؤطر نشاطه [85].

إلا أن ذلك لم يمنع من وجود مراكز ومعاهد مختصة في السياسة الخارجية تتوفر على ما يسمى بهيئة الاستشراف في المستقبل وهذا لتوفير البدائل الممكنة للحالات الطارئة

وهذا بناء على معطيات موجودة في الواقع أو لديها إرث تاريخي يمكن أن يُعْتَمَدَ عليه لبناء التوقعات في المستقبل . وعليه فإننا نتوقع ما يلي :

1-المحافظة على الوضع القائم:وبالنسبة للسياسة الخارجية الأردنية فإننا نتوقع مواصلة الحكومة على انتهاج نفس السياسة الحالية والمحافظة على الوضع القائم وذلك بالنظر إلى جملة النتائج المحصل عليها في ظل قيادة الملك عبد الله الثاني وفي ظل الأوضاع الحالية خاصة بعدما شهدت العلاقات الأردنية الأمريكية على وجه الخصوص تطورا كبيرا أدى إلى زيادة المساعدات الاقتصادية والعسكرية ونتوقع كذلك استمرار العلاقات الأردنية مع باقي دول العالم كما هي عليه الآن حتى مع إسرائيل وإيران.

2- التغيير :يقع التغيير في السياسة الخارجية الأردنية في الحالات التالية :

[85]حسين بوقارة، المرجع السابق الذكر ، ص 13

–أي ثورة مسلحة عارمة في الأراضي الفلسطينية سيؤدي إلى تغيير السياسة الخارجية الأردنية لا محالة بحكم التداخل الكبير بين الشعبين الأردني والفلسطيني و كذلك الجوار مما يؤدي بالجانب الأردني إلى التخندق التام مع الجانب الفلسطيني في هذه الحالة والدليل على ذلك لجوء النظام السياسي الأردني إلى التكييف مع مطالب الشعب كما حدث في حرب الخليج لعام 1991

– أي تعديل حكومي في العراق يعيد العائلة الهاشمية المالكة سابقا في العراق إلى سدة الحكم سيؤدي بالسياسة الخارجية إلى التغير التام والعودة إلى ما يسمى بأهداف الثورة العربية الكبرى وبعث فكرة العرش الهاشمي من جديد.

– إذا حصل تغير في المملكة العربية السعودية فإن ذلك سيؤدي إلى تفاعل الأردن مع هذا التغيير بحكم الثقل الكبير للسعودية في المنطقة عربيا وإسلاميا والرغبة في السيطرة على البقاع المقدسة باعتبارها منبعا للأسرة الهاشمية ككل .

أما بالنسبة للأحداث الأخرى كالحرب في سوريا واليمن والانقلاب في مصر والملف النووي الإيراني فإن كل هذه المواضيع ورغم أهميتها إلا أنها لا تشكل عاملا قويا في تغير سياسة الأردن الخارجية الحالية .

خاتمة

خاتمة :

الأردن بلد صغير ومحدود الإمكانيات ولكن الأقدار الإلهية ساقته إلى أن يتبوأ مكانة هامة في السياسة الدولية من خلال موقعه الجغرافي المتميز بكثرة الإيجابيات والسلبياتوالواقع في قلب الشرق الأوسط، هذه المنطقة الحساسة تتميز أساسا بتعددها العرقي وتنوعها الثقافي واللغوي والديني وبإرثها الحضاري والتاريخي فهي مهبط للديانات السماوية ومركز للمقدسات الإسلامية والمسيحية واليهودية كما أنها مهد للحضارات الإنسانية الأولى فضلا عن غنى المنطقة بالنفط والغاز والكثير من الثروات الطبيعية الأخرى ما زاد من أهميتها العالمية بالإضافة إلى تماس الأردن مع فلسطين التي يدور على أرضها أصعب نزاع على المستوى العالمي وهو النزاع العربي الإسرائيلي .

ومنذ تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية عام 1946 والأحداث تعصف بالشرق الأوسط فهناك الحروب العربية الإسرائيلية واشتراك الأردن فيها ثم حروب الخليج الثلاثة وأخيرا أحداث الربيع العربي ، وفي خضم هذه الاحداث والازمات المتتالية اتبع الأردن سياسة خارجية حكيمة مكنته من الحفاظ على مكتسبات شعبه ومقومات دولته، وأمنه القومي . الذي يقوم على أساس ثلاث ركائز أساسية :

- ضمان الأمن والاستقرار الداخليين من خلال برامج التنمية ومحاربة البطالة و تحقيق العدالة الاجتماعية ، والتوزيع العادل للثروة وضمان الحريات الأساسية للمواطن من خلال المجال السياسي الحر للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني .
- ضمان المصالح الحيوية للأردن عبر الحدود ، سواء مع العراق أو سوريا أو السعودية أو دولة الكيان الإسرائيلي التي تربطها بالأردن معاهدة" وادي عربة " للسلام لعام 1994ومنه ضمان المصالح الأردنية عبر الحدود مع الكيان الاسرائيلي ، خصوصا ميناء العقبة الذي هو المنفذ البحري الوحيد للأردن إلى البحر الأحمر .

- تعزيز العلاقات مع القوى الخارجية خاصة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي و دول المجلس التعاون الخليجيكالسعودية والامارات وهذا في كل المجالات الأمنية والسياسية و الاقتصادية وغيرها من مجالات التعاون الأخرى .

والسياسة الخارجية الأردنية هي تعبير عن رؤية النظام السياسي الأردني الملكي الذي يتمتع بتقدير شعبي محلي واستقرار معتبر وسط الأنظمة العربية الاخرى ولقد سارع هذا النظام إلى جملة من الإصلاحات استجابة لرغبة شعبه بعد أحداث الربيع العربي ولو أن الإصلاحات سجلت تباطؤا ملحوظا بعد الانقلاب الذي قاده العسكريون في مصر على الرئيس محمد مرسي .

السياسة الخارجية الأردنية يتم دوما مراجعتها على أعلى المستويات في الدولة أي في قمة الهرم السياسي و في إطار كل منعطف استراتيجي وسياسي في المنطقة والعالم ، والاهم أن أهداف السياسة الخارجية الأردنية واضحة للعيان على الخارطة السياسية ، وهي أهداف قيّمة وسامية،تنطلق من مفردات وسطية النظام السياسي واعتدال أفكاره وتصوراته للمنطقة العربية والعالم الخارجي ككل ، بيد أن وسائل تحقيق تلك الأهداف النبيلة قد تتغير من موقف لآخر ومن ملف لآخر أيضاً ، وفقاً للموارد المتاحة ومساحة المناورة المتوفرة للأردن ، لذلك فنجاح السياسة الخارجية الأردنية يعتمد بصورة كبيرة على الأدوات الدبلوماسية المتوفرة وهامش التحرك السياسي الذي تتيحه الظروف والتطورات، فان توفرت الأدوات وازدادت مساحة المناورة ، كانت النتائج مذهلة وتحقق المستوى المطلوب لأهداف السياسة الخارجية ، والعكس صحيح .

والاستنتاجات التي توصلنا إليها في الأخير هي :

- دولة الأردن هي نتاج الثورة العربية الكبرى لعام 1916
- محورية الملك في النظام السياسي الأردني
- أهمية وحيوية السياسة الخارجية بالنسبة للأردن
- تأثير العامل الجغرافي وقلة الموارد الطبيعة على صناعة القرار في الأردن

- الدور المهم للمتغير الفلسطيني في صناعة القرار الأردني بحكم الجوار والتداخل الكبير بين الشعبين الأردني والفلسطيني
- الأثر الكبير للانقلاب العسكري في مصر على تراجع الاصلاحات في الأردن .

توصيات الدراسة :

وبالنسبة للتوصيات فإن الدراسة ومن خلال الاستنتاجات السابقة توصي بما يلي :

- ضرورة قيام الأنظمة الحاكمة في الوطن العربي على الشرعية سواء اكانت منبثقة عن طريق انتخابات شعبية حرة ونزيهة وباتفاق جميع الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني أو عن طريق البيعة الشرعية في الأنظمة الملكية والأميرية وهذا من أجل توفير السند القوي للأنظمة الحاكمة وحفظها من كل الهزات السياسية كما حدث مع بعض الأنظمة في ظل ثورات الربيع العربي .
- ضرورة إقامة علاقة تفاهم وصدق بين الأنظمة الحاكمة وشعوبها وعدم الكذب عليهم في مختلف شؤونهم .
- وجوب قيام الأنظمة بإصلاحات عميقة في كل الميادين لصالح المجتمعات وإحداث عدالة حقيقية يلتمسها المواطن من خلال التوزيع العادل للثروة ومناصب الشغل والتوازن بين الأقاليم والأماكن داخل الدولة.
- الاهتمام بمكونات الشعب العرقية واحترام الخصوصية الثقافية واللغوية والدينية والتاريخية لكل الأقليات المقيمة بالبلد .

صانع القرار الخارجي الأردني يلعب دورا سياسيا إقليميا مهما في بناء حالة تسوية وسلام في مناطق التوتر وتحقيق المصالح العربية إقليميا ودوليا و دعم الحضور الأردني في المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية ودعم وصول المرشحين الأردنيين إلى مختلف المواقع الدولية. إضافة إلى تفعيل علاقة الأردن بمنظمة الأمن والتعاون الأوروبية وزيادة الدور الأردني في الاتحاد من اجل المتوسط و توثيق التنسيق والتعاون مع الدول الصديقة وتفعيل دور البعثات الأردنية فيها ورفدها بالكفاءات المتخصصة الفاعلة .

السياسة الخارجية الأردنية تهدف إلى تمثيل وتنظيم ارتباط المملكة مع الدول الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية وإدارة المفاوضات معها بما يحقق المصالح الأردنية والعمل على دعم التضامن والتنسيق العربي في مختلف المجالات واحتواء المنازعات بين الدول العربية وتسويتها دوليا، و تحسين وتعزيز وتنمية علاقات المملكة بالدول الأخرى وحماية المصالح العليا للدولة الأردنية وحقوق رعاياها في الخارج . وتوطيد العلاقات التي تربط الأردن بالدول الكبرى لما تملكه هذه الدول من إمكانات متميزة وتوظيف هذه العلاقات لخدمة مصالح الأردن وقضايا المنطقة بأسرها

قائمة المصادر المراجع

قائمة المصادرالمراجع :

القرآن الكريم

1- الكتب

1. الجبوري ،مصلح خضر شرقي ،**جذور الاستبداد والربيع العربي** ، عمان الأردن : الاكاديميون للنشر والتوزيع،2014
2. النعيمي ،احمد، **السياسة الخارجية** ،عمان ، الأردن : دار زهران للنشر والتوزيع ، 2010
3. الهزايمة، محمد عوض ،**السياسة الخارجية الأردنية بين النظرية والتطبيق** ، الأردن : دار عمان للنشر والتوزيع، 2004.
4. بدوي ، عبدالرحمان ، **مناهج البحث العلمي** ، ط3 ، الكويت ، وكالة المطبوعات، 1977
5. بوحوش، عمار ، وذنيبات ، محمد محمود، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1995
6. بوقارة،حسين ،**السياسة الخارجية**، الجزائر : دار هومة للطبع ، 2012
7. جندلي، عبد الناصر ، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية** ،بن عكنون الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007
8. سعد الله،عمر ،**المعجم في القانون الدولي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2007
9. سليم، محمد السيد ،**تحليل السياسة الخارجية** ، القاهرة ، مصر : مكتبة النهضة المصرية ، ط 2 ، 1998
10. سليمان،موسى ، **إمارة شرقي الأردن، نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921-1946** ،عمان ، الأردن: منشورات لجنة تاريخ الأردن،1990

11. شلبي ، محمد ،**المنهجية في التحليل السياسي** ،المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الادوات ، الجزائر : 1997

12. صقر ، محمد وآخرون : **المعاهدة الأردنية الإسرائيلية**، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ، الأردن : دار النشر والتوزيع، 1994

13. –طاشمة، بومدين،**مدخل إلى علم السياسة**، المحمدية ، الجزائر : جسور للنشر والتوزيع ، 2013

14. عبد الحي،وليد ،**كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية؟** ،دراسة حالة الأردن ، بيروت ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010

15. عبد النور، ناجي ،**المدخل إلى علم السياسة**، عنابة ، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع 2007

16. مصباح ، عامر،**تحليل السياسة الخارجية** ،الجزائر : دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2010

17. مصباح ، عامر، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، 2005

18. مهنا بني حسن،امين عواد، **النظام السياسي الأردني ، الأردن** : مؤسسة زهران ، 1990.

2- الرسائل الجامعية :

1. شلبي محمد ،**السياسة الخارجية للدول الصغيرة الأردن وعملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي(1979-1994)** ، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية ، فرع العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2006
2. ذياب محمد الفايز ، **العلاقات الأردنية الأمريكية وآفاقها المستقبلية** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،عمان ، الأردن ، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الشرق الأوسط ، 2013
3. حسين على حسين العبد اللات ،العامل الجغرافي في ادراك صانع القرار الأردني وأثره في السياسة الخارجية الأردنية ،بحث لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم ، قسم العلوم السياسية ، 2011

ج-المواقع الإلكترونية :

1. -https://chronicle.fanack.com/ar/jordan/history-past-to-present/the-arab-spring/
2. -الاحتجاجات الأردنية 2011 : http://ar.wikipedia.org/wiki
3. الندوة الأردنية من أجل اردن آمن ومستقر ومزدهر ،مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ، الأردن ، السبت 8 جوان 2013،
4. -جريدة الدستور الأردنية ، الأحد 22 سبتمبر 2013، العدد 16594 ، رابط الصفحة : http://www.addustour.com
5. -جريدة إيلاف ،الانتخابات التشريعية في الأردن http://elaph.com/Web/news/2013/1/788200.html
6. -رئاسة الوزراء ، **الاستراتيجية الإعلامية** 2011-2015 ، عمان ، الأردن ، 22 مارس 2011.

7. –سوسن جبار عودة ،الإصلاح الاقتصادي:المفهوم، السياسات، الأهداف:
https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=529760530450607&id=343424635750865

8. صحيفة الرأي الأردنية،**مع مصر وإلى جانبها**،عمان،الأردن، يوم 27–02–2015.رابط الصفحة:
http://www.alrai.com/article/700313.html

9. –مركز الدراسات الاستراتيجية ، العلاقات التركية الأردنيةفي ظل بيئة إقليمية متغيرة ، عمان، الأردن ، 26– 05 – 2014 .

10. –مقابلة مع السيد صالح ارشيدات، عضو مجلس الاعيان الثالث والعشرين، عمان ، الأردن ، 30 جويلية 2012 ،تجاوب الأردن مع الربيع العربي دفعه لتنفيذ اصلاحات دستورية غير مسبوقة، جريدة الإصلاح نيوز

11. مقابلة مع الملك عبد الله الثاني ، ملك الأردن ، عمان ، الأردن ،15جويلية 2013 م ، مع صحيفة الحياة اللندنية

12. –مولود رقيبات ، القديم الجديد في العلاقات الأردنية الروسية،صحيفة الرأي الأردنية ،الخميس 13–06–2013 رابط الصفحة:
http://www.alrai.com/article/590684.html

13. –وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، عمان ، الأردن
http://www.mop.gov.jo/DetailsPage/PartAr.aspx?CourseID=7

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة :

جاءت هذه المذكرة لبيان دور السياسة الخارجية الأردنية في مواجهة التحولات السياسية الإقليمية التي أفرزها الربيع العربي ومدى تمكنها من المحافظة على الأمن القومي خاصة وأن الأردن حلقة من حلقات السياسة الأمريكية في المنطقة، شأنه في ذلك شأن مصر الدولة المحورية في الشرق الأوسط ، لكن أحداث الربيع العربي مع بداية عام 2011م التي أدت إلى سقوط نظام الرئيس المصري حسني مبارك الحليف القوي للولايات المتحدة وإسرائيل بالمنطقة، لم تحدث تغييرات كبيرة في الأردن ، بل كان هناك تكيف سريع مع الأحداث وإجراء إصلاحات عميقة أبعدت شبح الربيع العربي الذي أدى إلى سقوط الأنظمة الحاكمة في تونس وليبيا على غرار النظام المصري ، كما أدى إلى اشتعال الحرب في سوريا بين النظام والمعارضة وقيام المظاهرات في المغرب والبحرين والسعودية وبروز التجاذب السني الشيعي في العراق وظهور الجماعات المسلحة في سوريا والعراق .

غير أن اللافت للانتباه في هذه الأحداث هو صمود الأردن وثباته رغم العلاقة مع إسرائيل المعادية للعرب ورغم التوافق مع السياسة الأمريكية المنبوذة في المنطقة بالإضافة إلى ضعف قدراته مقارنة بالقدرات المصرية .

والدراسة انطلقت من اشكالية مركزية مفادها : إلى أي مدى ساهمت السياسة الخارجية الأردنية في الحفاظ على الأمن الأردني في ظل الربيع العربي ؟

وتم تبسيط هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية :

1- ما طبيعة النظام السياسي الأردني وسياسته الخارجية ؟

2- ماهي الاصلاحات التي قام بها الأردن لمواجهة تهديدات الربيع العربي ؟

3- ماهي جهود التنسيق والتعاون التي قامت بها حكومة الأردن على المستوى الخارجي لمواجهة التحولات السياسية بالمنطقة ؟

و للإجابة عن هذه الاشكالية ناقشت الدراسة الفرضية التالية :

أدت السياسة الخارجية الأردنية دورا مهما في الحفاظ على الأمن الأردني من خلال:

- طبيعة النظام السياسي الأردني المتمثل في الملكية الدستورية واتباعه لسياسة خارجية مسالمة وبراغماتية
- الاصلاحات الداخلية سياسيا واقتصاديا واعلاميا، والخطوات المتبعة في الجانب الاجتماعي أدت إلى تهدئة الشارع الأردني.
- كذلك من خلال جهود التنسيق والتعاون التي قامت بها حكومة الأردن على المستوى الخارجي فقدأدت إلى تقوية مركزه في الساحة الدولية وجلب الاستثمارات لإنعاش الاقتصاد المحلي .

واعتمدت الدراسة في الإطار النظري على النظرية الواقعية النيوكلاسيكية التي جاءت لتخفيف حدة الفصل بين البيئتين الداخلية والخارجية في تفسير السلوك الخارجي للدول وضرورة معرفة الواقع الداخلي للدول باعتباره محددا كبيرا في السياسة الخارجية لها، وأهم رواد النظرية النيوكلاسيكية :استيفن فان ايفارا stephen van evara وروبيرت جرفيسrobert jervis و جوزيف غريكو joseph grieco

واتبعت الدراسة منهج دراسة الحالة باعتباره منهجا يتماشى و طبيعة الموضوع لأنه يتميز بما يلي :

- أنه طريقة للحصول على معلومات شاملة عن الحالات المدروسة
- ويقوم على أساس التعمق في دراسة الوحدات المختلفة وعدم الاكتفاء بالوصف الخارجي أو الظاهري
- كما أنه طريقة للتحليل النوعي وليس الكمي للحالات المدروسة

وفي الإطار المفاهيمي للدراسة تعرفنا على المفاهيم المرتبطة بمتغيرات الدراسة .

وقسمنا الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة .

كل فصل انقسم إلى مباحث فمطالب ، اما الفصل الاول فتناولنا في مبحثه الاول طبيعة النظام السياسي الأردني والمؤسسات الدستورية الأردنية ثم مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الأردنية .

وفي المبحث الثاني تناولنا : محددات السياسة الخارجية واجهزة صنع القرار فيها ، وتعرفنا على أهمية العامل الجغرافي خاصة وأن الأردن بلد مغلق بحريا ويفتقر إلى الكثير من الموارد الطبيعية الشيء الذي يؤثر على أداء السياسة الخارجية للدولة .

في الفصل الثاني تطرقنا إلى جملة الخطوات والإصلاحات التي تبناها الأردن في مواجهة تهديدات الربيع العربي وقسمنا الإصلاحات إلى قسمين هما الاجراءات السياسية والإعلامية أولا وثانيا الاصلاحات الاقتصادية والخطوات المساعدة اجتماعيا .

أما في الفصل الأخير فقد تناولنا جهود الأردن على المستوى الخارجي إقليميا ودوليا وقدرته على جلب الاستثمارات وتقوية مركزه في المنطقة والعالم .

وأضفنا مبحثا آخر لدراسة سيناريوهات السياسة الخارجية بين المحافظة على الوضع القائم أو التغيير في حال بروز معطيات جديدة .

وخلصت الدراسة إلى أهمية وحيوية السياسة الخارجية للأردن باعتبارها آلية من آليات سياستها الوطنية والتي تعمل على تأكيد استقلالها وتجسيد هويتها الوطنية والحفاظ على أمنها واستقرارها والعمل على تحقيق التنمية الداخلية والمكانة الدولية المنشودة.

كما خلصت الدراسة إلى ضرورة قيام الأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية على أسس شرعية سواء عن طريق الانتخابات النزيهة والشفافة أو عن طريق البيعة الشرعية في الدول ذات النظم الملكية والأميرية لأن ذلك سيساعد النظام على الصمود في وجه كل الهزات السياسية المستقبلية .

هذا بالإضافة إلى وجوب تقديس قيمة العدل في المجتمعات وتحقيق التوازن بين المناطق في التنمية وكل شؤون الحياة، واحترام الخصوصيات العرقية والدينية والثقافية لكل مكونات الشعب

Nom et prénom de l'étudiant

BRAHIMI THAMEUR

Nom et prénom de l'encadreur

Docteur :

BODIAF MOHAMED

Le rôle de la politique étrangère de la Jordanie face aux changements politiques territoriaux.

Nous avons conçu cet exposé afin d'indiquer le rôle de la politique étrangère jordanienne face aux changements politiques régionaux apportés par le printemps arabe et la possibilité de préserver et garantir la sécurité nationale, surtout que la Jordanie représente un maillon de la politique américaine dans la région ,tout comme l'Egypte qui est l'état axe au Moyen-Orient , mais les événements printemps arabe avec le début de l'année 2011 qui a conduit à la chute du régime du président égyptien Hosni Moubarak l'allié le plus fort des Etats-Unis et Israël dans la région , mais n'a pas provoqué d' importants changements en Jordanie , mais il y avait un conditionnement rapide et immédiat des événements avec la mise en œuvre des réformes profondes qui a éloigné le spectre du printemps arabe qui a conduit à la chute des régimes Tunisien et Libyen, tout comme le régime égyptien , et qui a également conduit à la guerre en Syrie entre le régime et l'opposition et les manifestations au Maroc , le Bahreïn, l'Arabie saoudite et l'émergence de la polarisation chiite sunnite en Irak et l'émergence de groupes armés en Syrie et en Irak.

Mais ce qui nous attire dans ces événements c'est la fermeté de la Jordanie et de sa stabilité, malgré la relation anti-arabe d'Israël et en dépit de la compatibilité avec la politique américaine méprisée dans la région, en plus de la déficience de ses capacités par rapport aux capacités égyptiennes.

L'étude a été entamée à partir de la problématique centrale qui stipule: a quelle point la politique étrangère jordanienne a contribué au maintien de sa sécurité pendant le printemps arabe?

Et on a simplifié ce problème dans les sous-questions suivantes :

1. Quelle est la nature du système politique Jordanien et sa politique étrangère ?

2. Quelles sont les réformes menées par la Jordanie pour faire face aux menaces du Printemps arabe ?

3. Quels sont les efforts de coordination et de coopération engagés par le Gouvernement Jordanien à l'extérieur pour s'adapter avec les changements politiques dans la région?

Et pour répondre à cette problématique on a discuté de l'hypothèse suivante :

La politique étrangère de la Jordanie a joué un rôle primordial dans le maintien de la sécurité jordanienne à travers:

- La nature du système politique jordanien qui est une monarchie constitutionnelle et le suivi d'une politique étrangère pacifiques et pragmatique.
- Les réformes internes politiques, économiques et médiatiques en plus étapes appliquées dans le coté social qui ont conduit à calmer la rue jordanienne.
- Ainsi que par les efforts déployés, la coopération et la coordination engagés par le Gouvernement Jordanien à l'extérieur qui a conduit au renforcement de sa position sur la scène internationale et qui a attiré les investissements pour ranimer et revitaliser l'économie locale.

Dans notre étude nous avons adoptée ; dans le cadre théorique ; la théorie réaliste néoclassique qui a été instaurée pour faciliter la séparation des environnements interne et externe dans l'interprétation du comportement externe des Etats et la nécessité de connaître la réalité interne des pays à cause de son importance pour déterminer la politique étrangère , et les pionniers les plus importants de la théorie néoclassique sont : Stephen Van Evara et Robert Jarvis et Joseph Greco.

Dans notre étude nous avons suivie la méthode d'étude de cas parce que c'est le plus adapté avec la nature du sujet qui est caractérisée par ce qui suit :

- c'est un moyen d'obtenir d'amples informations sur les cas étudiés.
- Il est basé sur une étude approfondie des différentes unités et ne se contente pas seulement de la description externe ou virtuelle.
- Il est aussi un moyen d'analyse qualitative des cas étudiés et non quantitative.

Et dans le cadre conceptuel de l'étude on a identifié les concepts des indicateurs de la politique jordanienne.

Et nous avons partagé l'étude en une introduction, trois chapitres et une conclusion.

Chaque chapitre est divisé en chapitres et demandes, le premier chapitre on a cité dans sa première partie la nature du système politique et les institutions jordaniens, ensuite les principes et objectifs de la politique étrangère Jordanienne.

Dans la deuxième partie, nous avons traité avec : les déterminants de la politique étrangère et les dispositifs de prise de décision qui y sont liés, et avons appris à propos de l'importance du facteur géographique, surtout que la Jordanie est un pays qui na pas de côtes maritimes et

manque de beaucoup de ressources naturelles, une chose qui affecte la prouesse de la politique étrangère des de l'État.

Dans le deuxième chapitre, nous avons discuté, entre autres les mesures et les réformes adoptées par la Jordanie pour faire face aux menaces du Printemps arabe et nous avons partagé ces réformes en deux sections qui sont : premièrement ; les actions politiques et médiatiques et deuxièmement ; les réformes économiques et de l'assistance sociale.

Dans le dernier chapitre, nous avons examiné les efforts de la Jordanie sur le niveau extérieur régional et international et sa capacité à attirer les investissements et à renforcer sa position dans la région et le monde.

Nous avons ajouté un autre alinéa pour étudier le sort de la politique étrangère entre le maintien de l'état ou le changement dans le cas de l'émergence de nouvelles données.

L'étude a abouti à l'importance de la politique extérieur de la Jordanie vue qu'elle représente un dispositif parmi les mécanismes de sa politique nationale qui œuvre à assurer son indépendance et prouver son identité nationale et la préservation de sa sécurité et sa stabilité et la recherche pour assurer son développement intérieur et la place international requise.

Notre étude a abouti également à l'obligation de la légitimité des régimes dans toute la région arabe que cela soit par des élections libres et transparentes ou par serment d'allégeance dans les principautés ou les pays monarchiques car cela aidera les régimes à résister contre les agitations politiques futures.

Ceci est en plus de la nécessité de sanctifier la valeur de la justice dans les communautés et parvenir à un équilibre dans le développement entre les régions et toutes les affaires de la vie, et le respect des particularités ethniques, religieuses et culturelles de chaque composante du peuple.

فهرس المحتويات

شكر

مقدمة **أ**

الفصل الأول

النظام السياسي الأردني و سياسته الخارجية ومحددات صنع القرار فيها

المبحث الأول : النظامالسياسيالأردنيوسياستهالخارجية **18**

3-طبيعة النظامالسياسيالأردني **18**

4-مبادئ وأهدافالسياسةالخارجيةالأردنية **21**

المبحثالثاني : محدداتوأجهزة صناعةالقرارفيالسياسةالخارجيةالأردنية **22**

3- محددات السياسة الخارجية الأردنية **23**

4- أجهزة صنع القرار في السياسة الخارجية **27**

خلاصة واستنتاجات **29**

الفصل الثاني

الإصلاحات الداخلية لمواجهة الربيع العربي في الأردن

تمهيد **32**

المبحث الأول : الاصلاحات السياسية والإعلامية **32**

1- الاصلاحات السياسية **33**

2- الاصلاحات الاعلامية **34**

المبحث الثاني : الاصلاحات الاقتصادية والخطوات في المجال الاجتماعي **38**

1- الاصلاحات الاقتصادية **39**

2- الخطوات في المجال الاجتماعي **44**

خلاصة واستنتاجات **46**

الفصل الثالث

جهود التنسيق والتعاون مع دول الجوار والعلاقات مع القوى العالمية في مواجهة التحولات السياسية الاقليمية

تمهيد **48**

المبحث الأول: جهود التنسيق والتعاون مع دول الجوار **49**

1- التفاعلات مع دول الجوار العربي **50**

2- التفاعلات مع دول الجوار الإقليمي 52
المبحث الثاني : العلاقات مع الولايات المتحدة والقوى العالمية الأخربفي مواجهة التحولات السياسية الاقليمية 55
1- العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية 55
2- العلاقات مع القوى العالمية (الاتحاد الاوربي ، روسيا ، الصين) 57
استنتاجات 62
المبحث الثالث :سيناريوهات السياسة الخارجية الأردنية 63
خاتمة 66
ملخص الدراسة بالعربية 70
ملخص الدراسة بالفرنسية
قائمة المصادر والمراجع
ملحق

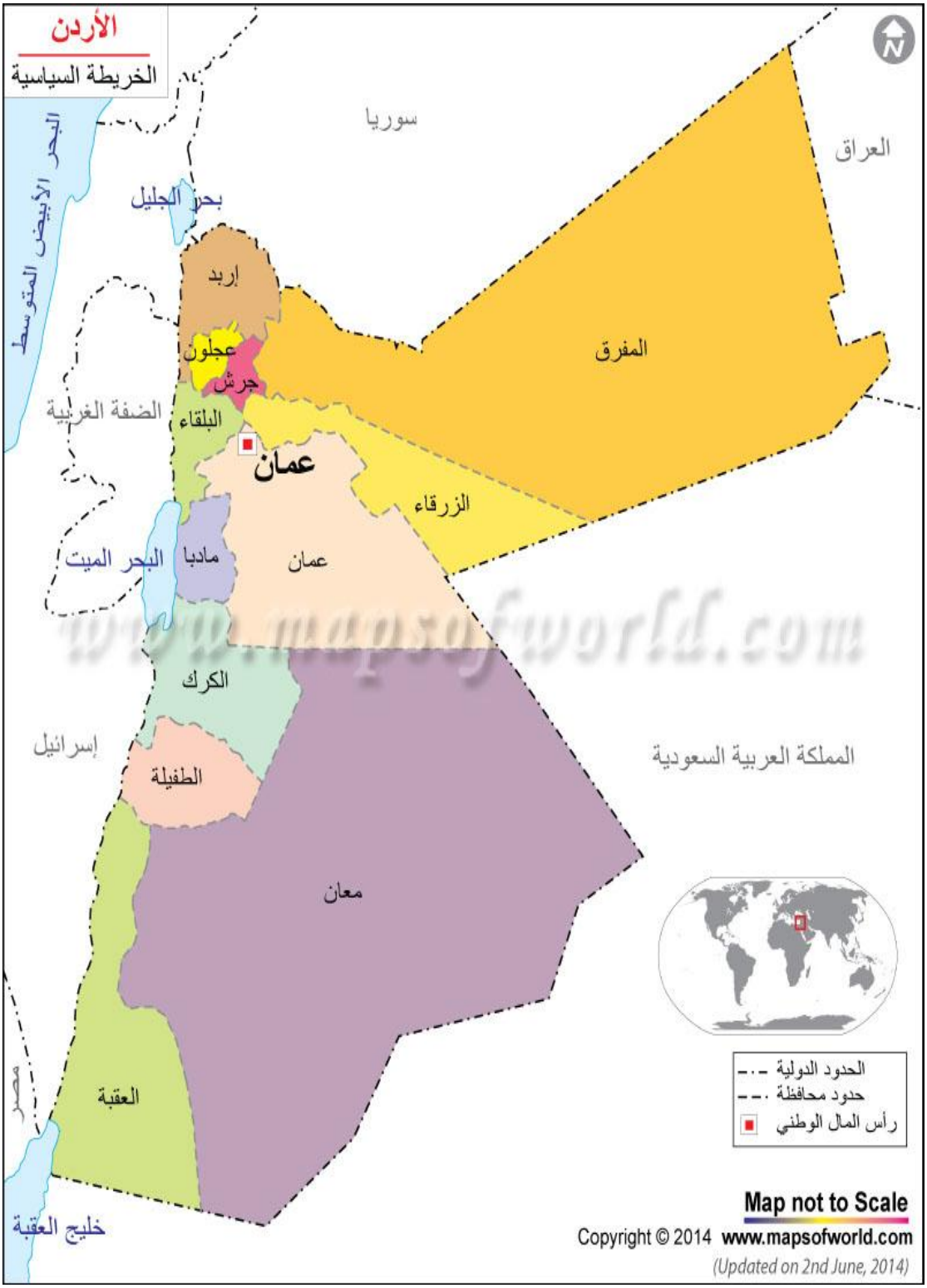
الأردن
الخريطة السياسية
سوريا
العراق
البحر الأبيض المتوسط
بحر الجليل
إربد
عجلون
جرش
المفرق
الضفة الغربية
البلقاء
عمان
الزرقاء
البحر الميت
مادبا
عمان
الكرك
إسرائيل
المملكة العربية السعودية
الطفيلة
معان
العقبة
مصر
خليج العقبة
الحدود الدولية
حدود محافظة
رأس المال الوطني
Map not to Scale
Copyright © 2014 www.mapsofworld.com
(Updated on 2nd June, 2014)